ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

الأزمة السودانية .. المخاطر والاستجابات المصرية

السنة الرابعة - 2023 - العدد 51

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الرابعة - يوليو 2023

العدد
51

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات مصرية: الأزمة السودانية.. المخاطر والاستجابات المصرية

رقم الإيداع: **2023/14058**

الترقيم الدولي: **978-977-86664-2-7**

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

الافتتاحية 08

جولة جديدة من الحرب والدبلوماسية 08

قضايا دولية 10

محرّكات عودة "الخطاب النووي" بين القوى الكبرى 11

اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد فوز أردوغان 15

قضايا أمن ودفاع 19

الأزمة السودانية.. المخاطر والاستجابات المصرية (ملف خاص) 19

تداعيات خطرة للأزمة السودانية على مصالح مصر 20

مخاطر تمدد الأزمة السودانية إلى دارفور على الإقليم 23

استجابات حذرة للمواقف الإقليمية إزاء أزمة السودان 26

حدود فاعلية العقوبات الأمريكية في أزمة السودان 29

دور المنظمات الإقليمية والدولية في التسوية السودانية 32

قضايا السياسات العامة 35

مد الطرق بجبانة القاهرة.. تسهيل للتنقل أم هدر للتراث؟ 36

لماذا تأخر تنفيذ البرنامج المصري للطروحات الحكومية؟ 41

عقد على ثورة 30 يونيو.. كيف تغيّرت حالة مصر؟ 44

قضايا نوعية 49

توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الأزمة السودانية 49

بيانات وإحصائيات 52

مؤشرات أساسية حول السكان والاقتصاد في السودان 52

جولة جديدة من الحرب والدبلوماسية

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دخلت الحرب الروسية-الأوكرانية جولة جديدة من القتال بعد الجولة الأولى التي قامت فيها روسيا بهجوم شامل في 24 فبراير 2022 اخترقت فيه الحدود الأوكرانية من الشمال في اتجاه "كييف" العاصمة، وفي اتجاه الشرق حيث تم الاستيلاء على كامل إقليم "الدونباس"، وفي الجنوب حيث استولت على إقليم "خيرسون"، ومهددة بذلك ميناء أوديسا الهام، وبالتالي عزل أوكرانيا كاملة عن البحر الأسود. الجولة الثانية تداخلت مع الجولة الأولى، حينما نجحت الدفاعات الأوكرانية في منع روسيا من احتلال العاصمة؛ وكبدت في الوقت نفسه القوات الروسية خسائر كبيرة منعتها من عزل أوكرانيا أو الوصول إلى مينائها الهام.

من هنا واعتبارًا من شهر سبتمبر 2022، بدأت أوكرانيا في شن هجوم مضاد نجح في تحرير عدد من المدن الهامة، في مقدمتها مدينة "خاركيف" في شمال إقليم الدونباس، مع الضغط على مدن أخرى، حتى نجحت في تحرير مدينة "خيرسون" الهامة، وأصبحت القوات الروسية ماثلة في إقليم الدونباس مع أطراف منطقة خيرسون. هدأت المعارك بعد ذلك وكانت الحجة على الجانبين هي أن أشهر الشتاء غير ملائمة للمعارك العسكرية؛ وبات مُنْتَظَرًا هجوم روسي كبير لحسم ما لم يتم حسمه في الجولة الأولى؛ لكن ما حدث هو أن التوقعات انقلبت إلى انتظار هجوم للربيع الأوكراني من أجل تحرير المناطق الأوكرانية المحتلة. وفي الواقع، فإن هذا الهجوم لم يبدأ إلا على أبواب الصيف في شهر يونيو 2023 عندما انطلقت الجولة الثالثة ممثلة في الهجوم الأوكراني على جبهات متعددة.

الهجوم الأوكراني المضاد

بدأ الهجوم الأوكراني بمجموعة متتالية من الهجمات الموجعة في الداخل الروسي، واحدة منها جرت على مبنى الكرملين، وعلى حي تقيم فيه أسر رجال المخابرات الروس. وعلى الحدود الروسية الأوكرانية، ظهر متطوعون روس قرروا الحرب إلى جانب أوكرانيا، إما لرفض الحرب أو بوتين. كان الحديث كثيرًا عن هذه المجموعات، لكن صيتهم لم يظهر إلا عندما دخلت قوات عسكرية إلى مدينة "بيلغورود" الروسية الواقعة على الحدود مع أوكرانيا. هو نوع من الغزو، لكن في الاتجاه المضاد لما اعتدناه من دخول القوات الروسية إلى أوكرانيا. التقارير عن الدخول إلى روسيا، جاء من قبل مجموعتين من المليشيات، **أولهما**: فرقة الحرية لروسيا، ويقدر عدد المشاركين فيها بحوالي 500 مقاتل. **وثانيهما**: فرقة المتطوعين الروس، وهؤلاء من العسكريين الروس الذين لا يرفضون الحرب فقط لكنهم من أنصار القومية الروسية المتطرفة التي ترفض الفيدرالية الروسية، وتريد دولة روسية نقية وصافية لا يكون فيها قوميات أخرى. الجماعة الأولى تختلف في ذلك، وتريد الدولة الروسية ضمن الحدود التي كانت فيها عام 1991 يوم انتهى الاتحاد السوفيتي.

حتى وقت كتابة هذا التقرير في 20 يونيو 2023، فإن الهجمات الأوكرانية المباشرة على الجيش الروسي التي ركزت على جبهة الدونباس لم تكن قد حققت نجاحًا كبيرًا، وفيما عدا تحرير عدد

من القرى، فإن نصرًا كبيرًا لم يتحقق. وعلى العكس، فإن تقارير الحرب أشارت إلى أن القوات الروسية صمدت في دفاعاتها من خلال الاستخدام الكثيف للألغام، مع استخدام القوات الروسية الجوية المسيرة وغير المسيرة والصواريخ بغزارة شديدة لتوجيه ضربات موجعة للجانب الأوكراني الذي بات مفتقرًا لوجود قوات جوية.

في مواجهة ذلك، فإن روسيا لا تزال مرتبكة، ولا يبدو لها استراتيجية واضحة، والانتقادات المُرة للقيادة العسكرية الروسية من قبل قادة مليشيات فاجنر وغيرها تدل على درجات من التفتت داخل الدولة الروسية في لحظة حرب حرجة. رد الفعل الروسي للضربات الأوكرانية ركز على الضرب الكثيف للعاصمة كييف، مضافاً له ضربات للبنية الأساسية ممثلة في سد "كاخوفكا" وخط أنابيب للأمونيا في "خاركيف"، ثم بعد ذلك اتهام أوكرانيا بالقيام بهذه الهجمات. العكس يمكن أن يكون صحيحاً أيضاً، فجزء كبير من الاحتياطات الاستراتيجية الأوكرانية هي استمرار تعاطف العالم مع كييف والرئيس زيلينسكي لخلق حالة مستمرة من التأييد وتقديم العون.

الحقيقة هي أنه من الصعب تقييم نتائج الهجوم الأوكراني عند هذه المرحلة من الحرب، وما يبدو مستقرًا هو أن الحرب سوف تستمر لفترة قادمة، فحتى وقت قريب كان التعبير الشائع عن الحروب التي لا ينبغي التورط فيها وصفه جوزيف بايدن رئيس الولايات المتحدة هو "الحروب الأبدية" أو Forever Wars، أي تلك التي لا تنتهي ولا ينبغي خوضها بل الانسحاب منها. الأمر الآن تغير حيث صار عنوانه "الحرب التي لا يمكن كسبها" أو ما أسمته دورية "إنتريجونال" للتحليلات الاستراتيجية Unwinnable War. هي حرب فيها درجة عالية من التوازن، ومن الصعب فيها أن يخرج الأطراف بين منتصر ومهزوم، والثابت حتى الآن أن القوى الغربية لن تسمح بانتصار روسي على دولة تقف على بوابة حلف شمال الأطلنطي، كما أنه سوف يتنافى مع المنطق أن تُهزم دولة عظمى نووية دون تهديد واسع النطاق للأمن الدولي، بل أمن كوكب الأرض ذاته.

يُنذر تدمير سد "كاخوفكا" بمرحلة جديدة من الحرب، خاصة بعد الاستخدام الكثيف للطائرات المسيرة، كما أن اختراق الدفاعات الروسية حتى يمكن الوصول إلى الكرملين قد يعطي لروسيا الطاقة لكي تستخدم أسلحة فوق تقليدية. إذ ارتفعت الهجمات الأوكرانية على روسيا من عملية واحدة في الربع الأول من عام 2022 إلى 311 عملية في الربع الثاني من 2023 بما يجعل الحرب غير قابلة للحسم.

الجهود الدبلوماسية

هذا النوع من التوازن الدقيق الذي يخسر فيه الطرفان، ولا ينتصر أي منهما؛ شجع أطرافًا دولية أصيبت جميعًا بالضرر ليس نتيجة القتال وإنما نتيجة تكلفته العالية، والآلام التي سببها للاقتصاد العالمي، على محاولة اختراق المستحيل. تصدرت إندونيسيا الدول الآسيوية لمحاولة الإلحاح على وقف القتال مع بدء مفاوضات بين الطرفين الروسي والأوكراني، وهو ما وافقت عليه موسكو، أما كييف فرفضت العرض على أساس أنها لا يمكنها بدء المفاوضات بينما الأراضي الأوكرانية محتلة.

المبادرة عانت كثيرًا من سوء التوقيت، إذ جاءت بينما الهجوم الأوكراني المضاد في بداياته الأولى، ولم يكن ممكنًا القبول بالتفاوض دون تحسين موقفها التفاوضي بتحرير المزيد من الأراضي الأوكرانية. أما المبادرة الأفريقية، فلم تكن نهايتها أفضل حالًا، وإن كانت قد حققت تقدمًا في جانب تبادل الأسرى وتحقيق تفاهمات إنسانية فيما يتعلق بالمناطق الخطرة التي تهدد البيئة.

إلا أن المبادرة التي ربما تكون أكثر معقولية هي تلك التي تبدأ من الدول العظمى المهمة تمامًا لطرفي النزاع، وهما الصين والولايات المتحدة. هذه المبادرة ليست جديدة تمامًا فقد أعلنتها الصين العام الماضي، وتجاوبت معها أطراف من الدول الأوروبية والعالم الثالث، لكن التوتر الذي نشأ حول تايوان جعل من موافقة واشنطن على المبادرة أمرًا مستحيلًا.

لكن يبدو أن الولايات المتحدة وجدت أن الهجوم الأوكراني المضاد سوف يكون ثمنه عاليًا للغاية، كما أن نتائجه غير مؤكدة، ومن هنا فإن تخفيف التوتر مع الصين قد يتيح فرصًا جديدة للتعامل الدبلوماسي مع الأزمة، خاصة أن الصين تبدو وحدها قادرة على "إقناع" موسكو بأهمية وضع الأزمة على طريق الحل. لذلك، ربما تكون زيارة "أنتوني بلينكن" وزير الخارجية الأمريكي إلى بكين في الأسبوع الثالث من يونيو 2023 فاتحة لتخفيف التوتر وبدء مباحثات، لكنها لن تبدأ مفاوضات جادة نظرًا لأن كلا الجانبين سيعطيان فرصة لمعرفة نتائج الجولة الثالثة من الحرب.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

محرّكات عودة "الخطاب النووي" بين القوى الكبرى

تكررت خلال الأشهر الأخيرة، بشكل لافت، التصريحات وردود الفعل "ذات الطبيعة النووية" من مختلف القوى الكبرى، بما يمكن القول معه إن السلاح النووي، بشقيه التكتيكي والاستراتيجي، قد عاد مرةً أخرى إلى واجهة "أدوات الردع" التي تستخدمها هذه الدول، بعد عقود من تراجع أهميته إثر انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وظهور أنماط أحدث وأكثر فاعلية من المنظومات التسليحية الهجومية. فما هي ملامح ومحركات عودة الخطاب النووي وآفاقه المستقبلية ولا سيما في ضوء ارتباط تصاعد ذلك الخطاب ببدء الحرب الروسية-الأوكرانية؟

اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد فوز أردوغان

أسفرت نتائج الانتخابات التركية الأخيرة عن استقرار التركيبة السياسية الحاكمة بعد فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية جديدة تستمر حتى 2028، ومن ثم فليس متوقعًا حدوث تغيرات في المسارات الإقليمية والدولية الحالية للسياسة الخارجية التركية، ولا سيما مع إعادة تدوير المناصب الرئيسية المسئولة عن صياغة السياسة الخارجية بين الشخصيات ذاتها التي كانت محورية في إدارة الملفات الرئيسية خلال السنوات الفائتة. فإلى أين تتجه السياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي؟

محرّكات عودة "الخطاب النووي" بين القوى الكبرى

محمد منصور
باحث أول - وحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تكررت خلال الأشهر الأخيرة، بشكل لافت، التصريحات وردود الفعل "ذات الطبيعة النووية" من مختلف القوى الكبرى، بما يمكن القول معه إن السلاح النووي، بشقيه التكتيكي والاستراتيجي، قد عاد مرةً أخرى إلى واجهة "أدوات الردع" التي تستخدمها هذه الدول، بعد عقود من تراجع أهميته إثر انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وظهور أنماط أحدث وأكثر فاعلية من المنظومات التسليحية الهجومية. فما هي ملامح ومحركات عودة الخطاب النووي وآفاقه المستقبلية ولا سيما في ضوء ارتباط تصاعد ذلك الخطاب ببدء الحرب الروسية-الأوكرانية؟

ملامح العودة النووية

برغم تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال عملية ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، والتي ذكّر فيها القوى الغربية بأن "روسيا هي من أعظم القوى النووية"؛ إلا أنّ العودة "الكاملة" لزخم "الخطاب النووي" كان محركها الأساسي بدء الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022، إذ اتخذ بوتين منذ ذلك التوقيت مسارًا مستمرًا تضمن أشكالًا متعددة من التلويح بإمكانية استخدام الأسلحة النووية، سواء على المستوى الميداني في أوكرانيا، أو عبر تحركات جوية وبرية في مناطق أخرى مثل إقليم "كالينجراد" وجمهورية بيلاروسيا.

وكانت البداية الفعلية لهذا النهج الروسي هو قرارها بتفعيل حالة الجاهزية القصوى لقوة الردع النووية أواخر فبراير 2022، مع انطلاق الحرب ضد أوكرانيا. وهو ما قوبل من عدة أطراف غربية بإجراءات مماثلة لم تكن على مستوى الإجراءات الروسية، لكنها مثلت دليلًا على أن القوى الكبرى ما زالت تضع السلاح النووي كنقطة ارتكاز أساسية في منظومات الردع العسكري الخاصة بها، وأن العقود الطويلة من "عدم تفعيل" الورقة النووية لا تعني أنه قد تم تحييدها أو أن أهميتها قد تراجعت في حسابات القوة الخاصة بهذه القوى.

ويمكن تحديد مؤشرات عودة الخطاب النووي بين القوى الكبرى في أشكال متعددة سعت من خلالها هذه القوى إلى التلويح بنشر أو استخدام السلاح النووي، وهي:

- **المناورات والتجارب الصاروخية النووية:** تعددت المناورات النووية التي تم تنفيذها منذ بدء الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ اتسمت بالتصاعد التدريجي نحو المناورات النووية الكاملة، فبدأت في فبراير 2022، عبر تنفيذ الوحدات الصاروخية الروسية مناورات نووية تكتيكية، شاركت فيها القوات الجوية وقوات الصواريخ الاستراتيجية والأسطولان النوويان الاستراتيجيان "الشمال والمحيط الهادي"، وتم خلالها إطلاق صواريخ "Kh-47M2/Kinzhal" الفرط صوتية، بجانب صاروخ "SS-29/Yars" العابر للقارات. وأعقب هذه المناورات قيام الوحدات الصاروخية الروسية في منطقة "كالينجراد" في مايو 2022، بتنفيذ محاكاة إلكترونية لإطلاق صواريخ "إسكندر" الباليستية التكتيكية، التي تمتلك القدرة على حمل رؤوس نووية، وتبعها في الشهر التالي تدريبات لقياس جاهزية منصات إطلاق صواريخ "SS-29/Yars" العابرة للقارات، في منطقة "إيفانوفو" شمال شرق موسكو.

تصاعد حجم هذه المناورات في أكتوبر 2022، إذ تبادلت روسيا وحلف الناتو تنفيذ مناورتين نوويتين تعدان الأكبر منذ سنوات طويلة، وهما مناورة "الظهيرة الثابتة" النووية التكتيكية لحلف الناتو، ومناورة "الرعد" النووية الروسية. وشارك في مناورة "الناتو" 60 مقاتلة "إف16-"، وتم خلالها التدرب على تحميل المقاتلات بالقنابل النووية التكتيكية "B-61". أما المناورة الروسية، فقد تم خلالها إطلاق الصاروخ العابر للقارات "RSM-54 Sineva" والصاروخ العابر للقارات "SS-29/Yars".

كانت القوات الصاروخية الروسية قد نفذت في إبريل 2022، تجربة هامة لإطلاق الصاروخ العابر للقارات "SS-28/Sar-mat"، وقد ردت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الخطوة في أغسطس 2022 بتنفيذ تجربة صاروخية لإطلاق الصاروخ الباليستي العابر للقارات "LGM-30G Minuteman"، وهو من أهم الصواريخ ذات القدرات النووية في الترسانة الصاروخية الأمريكية. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، إذ دخلت أطراف أخرى إلى هذه الدائرة، على رأسها كوريا الشمالية، التي نفذت في مارس 2023، قبالة مقاطعة هامغيونغ الجنوبية، تجربة لإطلاق غواصة مسيرة تجريبية قادرة على تفجير رأس حربي نووي، وإحداث موجة تسونامي إشعاعية، وخلال هذه التجربة أبحرت الغواصة التي تمت تسميتها "هايئيل" لمدة نحو 60 ساعة، وقامت بتفجير رأس حربي تجريبي.

- **التحركات الجوية والبحرية النووية:** نفذت معظم القوى الكبرى، خاصة روسيا والولايات المتحدة وحلف الناتو، خلال الأشهر الأخيرة، سلسلة من التحركات "ذات الصبغة النووية"، من بينها تحليق أربع طائرات تابعة لسلاح الجو الروسي نحو جزيرة "جوتلاند" السويدية في مارس 2022، واكتشفت السلطات السويدية لاحقًا

أن اثنتين منها، وهما قاذفتان من نوع "سوخوي24-"، كانتا تحملان ذخائر نووية. وفي الشهر نفسه، وضعت البحرية الفرنسية غواصاتها النووية المتمركزة في قاعدة "إيل لونغ" البحرية، في حالة تأهب قصوى، كرد فعل على تصريحات أدلى بها في ذلك التوقيت الرئيس الروسي لوح فيها باستخدام السلاح النووي.

رصدت أيضًا بعض الأوساط العسكرية الأوروبية، خاصة المخابرات النرويجية، إبحار سفن الأسطول الشمالي الروسي، وهي مسلحة بأسلحة نووية تكتيكية، وهو ما تزامن مع بدء الحرب الروسية في أوكرانيا. في المقابل، تكرر ظهور الغواصات النووية الأمريكية في عدة مناطق حول العالم، مثل الظهور المفاجئ للغواصة النووية الأمريكية ""يو إس إس وست فيرجينيا" المحملة بصواريخ باليستية في بحر العرب في أكتوبر 2022، ورسوّ غواصة نووية أمريكية في ميناء بمدينة بوسان الكورية الجنوبية، في يونيو 2023.

- **الخروج من الاتفاقات النووية:** علقت موسكو في فبراير 2023 عملها ببنود آخر معاهدة عسكرية متبقية بينها وبين واشنطن، وهي معاهدة "ستارت الجديدة" لخفض الأسلحة النووية، وقد تلت هذه الخطوة خطوة مماثلة، أعلنت خلالها موسكو في يونيو 2023 عن انسحابها من معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا.

- **المناورة بالقوات والقدرات النووية:** على خلفية الحرب ضد أوكرانيا، لوح بوتين في سبتمبر 2022، باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في أوكرانيا، أي الرؤوس الحربية النووية التكتيكية التي يمكن تحميلها على أنواع مختلفة من الصواريخ الجوالة والأرضية، بجانب قذائف المدفعية وراجمات الصواريخ. في المقابل، أعلنت لندن في مارس 2023، أنها ستزود أوكرانيا بذخائر يورانيوم منضب خاصة بالدبابات.

كذلك، صعدت موسكو خطواتها في هذا الصدد عندما قامت منذ بداية الحرب على أوكرانيا وبشكل تدريجي بتجهيز الميدان في بيلاروسيا لتمركز قوات صاروخية نووية بشكل دائم، وشمل هذا الإعلان عن تمركز وحدات صاروخية من نوع "إسكندر" في بيلاروسيا، وتجهيز القاذفات البيلاروسية من نوع "سوخوي25-" بالتجهيزات الفنية التي تمكنها من حمل ذخائر نووية، وحديث بوتين في مارس 2023 عن بدء التجهيز لتمركز أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروسيا، ووجود عشر مقاتلات روسية هناك تمتلك القدرة على حمل ذخائر نووية، وصولًا إلى توقيع موسكو في مايو 2023 اتفاقية لنشر الأسلحة النووية التكتيكية في بيلاروسيا، وهو ما يتوقع أن يبدأ بشكل فعلي خلال يوليو 2023، بعد أن يتم الانتهاء من بناء المستودعات الخاصة بتخزين هذه الأسلحة.

أسباب متعددة

بالنظر لما تقدم، يتضح أن المحرك الأساسي لعودة الخطاب النووي بين القوى الكبرى هو بدء الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ كانت موسكو الطرف الأكثر استخدامًا لهذا الخطاب، وذلك لعدة أسباب تكتيكية واستراتيجية يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

- **أسباب تكتيكية:** استهدفت موسكو من استخدام الخطاب النووي توجيه رسائل حادة للقوى المؤيدة لأوكرانيا، فيما يخص الدعم التسليحي المتدفق من هذه القوى على كييف، والذي بدا أنه يتخذ بشكل تدريجي نمطًا نوعيًا تستهدف فيه هذه القوى إدخال القوات الروسية في حرب استنزاف طويلة. يُضاف إلى ذلك، أن وعي موسكو بوجود ما بين 100 و150 رأسًا حربية نووية أمريكية، في ست قواعد منتشرة في كل من بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا، جعل من الضروري على المستوى التكتيكي القيام بخطوة مماثلة في بيلاروسيا، تمثل من ناحية ضغطًا على الدول الأوروبية القريبة، ومن ناحية أخرى تمثل نقطة انطلاق لتغيير الوضع التسليحي في هذا النطاق، وتمنع حلف الناتو من وضع أي قدرات عسكرية نوعية في فنلندا التي انضمت للحلف حديثًا.

- **أسباب استراتيجية:** تبدو موسكو في طور العودة مرة أخرى إلى بعض ملامح مرحلة "الردع النووي"، التي

سادت في حقبة الحرب الباردة، فمن خلال تعليقها أو انسحابها من المعاهدات النووية مع الولايات المتحدة، خلقت حالة من انعدام "الشفافية النووية"، وهو ما يساهم في زيادة الردع النووي، وإعادة سياسة "الند - بالند" على المستوى النووي بين الدول الكبرى، خاصة بعد أن اتخذت واشنطن في مارس الماضي قرارًا بحجب بعض البيانات عن قوتها النووية عن روسيا؛ كنتيجة لتعليق الأخيرة مشاركتها في معاهدة نيو ستارت.

وقد يؤدي كل هذا في المحصلة إلى إحياء سباق التسلح النووي، وعودة التجارب النووية التي كانت من سمات حقبة الحرب الباردة، في ظل غياب الشفافية حول الترسانات النووية حول العالم، وانسحاب الولايات المتحدة وروسيا سابقًا من اتفاقية السماوات المفتوحة، التي كانت تسمح لكليهما بمراقبة الحالة النووية للطرف الآخر. ومع ذلك، يظل استخدام الأسلحة النووية من جانب القوى الكبرى مستبعدًا في الوقت الحاضر، حتى فيما يتعلق بإمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في أوكرانيا، لأن الطرف الذي سيستخدم هذا السلاح سوف يوفر مبررات واضحة للطرف الآخر كي يستخدم نفس السلاح.

اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد فوز أردوغان

ماري ماهر
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أسفرت نتائج الانتخابات التركية الأخيرة عن استقرار التركيبة السياسية الحاكمة بعد فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية جديدة تستمر حتى 2028، ومن ثم فليس متوقعًا حدوث تغيرات في المسارات الإقليمية والدولية الحالية للسياسة الخارجية التركية، ولا سيما مع إعادة تدوير المناصب الرئيسية المسئولة عن صياغة السياسة الخارجية بين الشخصيات ذاتها التي كانت محورية في إدارة الملفات الرئيسية خلال السنوات الفائتة. فإلى أين تتجه السياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي؟

اتجاهات إقليمية

- **تعاون أكبر بين تركيا والخليج:** يُرجح استمرار أجواء التعاون بين الجانبين نظرًا لكون دول الخليج جهات فاعلة في أسواق التجارة والدفاع التركية. فمثلًا هناك ثلاثة آفاق ممكنة للتعاون التركي-السعودي تتمثل في تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية، فضلًا عن التعاون لإيجاد حلول للقضايا الإقليمية العالقة كالأزمة السورية. فيما ستأخذ العلاقات التركية-القطرية دفعة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية مما يتيح لأنقرة فرصًا لتجاوز الأزمة الاقتصادية وللدوحة للاستفادة من الصناعات الدفاعية التركية. كما ستشهد السنوات المقبل استمرار التعاون الاقتصادي والدفاعي بين تركيا والإمارات.

- **دفع المصالحة التركية-السورية:** ستتواصل جهود تركيا لإصلاح العلاقات مع دمشق، بهدف إقناعها باتخاذ إجراءات ضد العناصر الكردية في الشمال، والسماح بعودة اللاجئين السوريين، وضمان ألا يتسبب أي ترتيب سياسي محتمل في اهتزاز التوازن الهش في إدلب، والوصول إلى تسوية سياسية تسمح بدمج المعارضة في المستقبل السياسي بموجب دستور جديد. لكن ليس مرجحًا رضوخ أردوغان لحل التنظيمات المسلحة كالجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام قبل الوصول لتسوية مرضية أو انسحاب القوات العسكرية من مناطق الشمال السوري في ظل استمرار التهديد الكردي.

- **استمرار التهدئة بين تركيا وإسرائيل:** إذ امتنع أردوغان عن توظيف المواجهات في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان الماضي والقصف الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة خلال حملته الانتخابية، واكتفى بتصريحات الإدانة الروتينية، وربما تشهد السنوات الخمس المقبلة تبادلًا للزيارات الثنائية رفيعة المستوى.

- **تعزيز التغلغل التركي في أفريقيا:** حيث يتوقع استمرار توسيع النفوذ التركي في أفريقيا عبر تقديم نفسها كشريك أكثر قبولًا وإفادة لا يقدم شروطًا مقارنة بالقوى الغربية أو حتى الصين، وكذلك عبر التغلغل الناعم القائم على تمويل المؤسسات الثقافية والتعليمية في البلدان الإسلامية، وفتح أسواق جديدة توفر فرصًا استثمارية وتصديرية للشركات التركية. كما يتوقع استمرار الشراكات العسكرية والأمنية مع حكومة غرب ليبيا والتي تُعد إحدى نقاط الارتكاز الرئيسية لاستراتيجية تعزيز المكانة الإقليمية لأنقرة وحماية مصالحها في شرق المتوسط.

اتجاهات دولية

- **تسريع خطوات انضمام السويد للناتو:** من المحتمل تصديق البرلمان التركي على انضمام السويد قبل قمة الناتو يومي 11 و12 يوليو في ليتوانيا، أو بحلول نهاية العام الجاري على أقصى تقدير، فلم يعد هناك الكثير لتكسبه تركيا من إبقاء عضوية السويد معلقة لفترة أطول، إذ تستطيع أنقرة ترويج الخطوات السويدية كقوانين الإرهاب باعتبارها خضوعًا للشروط التركية، وفي الوقت نفسه إغلاق أحد ملفات التوتر مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو في إطار إصرار أنقرة على إتمام صفقة مقاتلات F-16 الأمريكية، حيث ربطت الإدارة الأمريكية والكونجرس بين المسألتين.

- **مواصلة التوازن تجاه الحرب الأوكرانية:** لن تتخلى أنقرة عن سياسة الحياد الإيجابي، فلا يُتوقع انضمام تركيا لنظام العقوبات الغربية ضد موسكو لكونه يضر الاقتصاد التركي، فسياستها المتوازنة حافظت على التدفق المستمر للأموال والسياح الروس إلى تركيا، وجعلتها معبرًا للطاقة الروسية إلى أوروبا. كما أن حالة اللا حسم في الحرب تخدم مصلحة تركيا، فانتصار روسيا سيغير ميزان القوى في البحر الأسود بما يشكل تهديدًا طويل المدى لتركيا ويقلل مساحة مناورتها في المنطقة، وفي المقابل ترفض أنقرة المحاولات الغربية لتعديل اتفاقية مونترو خشية تحويل البحر الأسود إلى بحيرة بين الناتو والاتحاد الأوروبي على حساب روسيا.

وبشكل عام، تدور رؤية أردوغان للسياسة الخارجية لبلاده حول تعزيز المكانة الإقليمية والعالمية لتركيا في ظل عالم متعدد الأقطاب بما يمنحها مساحة لصياغة سياسات أكثر استقلالية تُبعد أنقرة عن اعتمادها الكلي على الغرب، بما يعود بالنفع على المصالح التركية. ومع ذلك، لا تزال تركيا مهمة للنظامين الأمني والاقتصادي الغربي، كما ظهر في دورها كوسيط في صفقة الحبوب وتبادل الأسرى ومنعها التدفق غير النظامي للمهاجرين وتبادل المعلومات الاستخباراتية في مكافحة الإرهاب العالمي. لذلك، لا يزال من المهم بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة التعامل مع تركيا مع التركيز على الأولويات بدلًا من الاختلافات.

- **استمرار التوترات مع الولايات المتحدة وأوروبا:** ترغب أنقرة في إدارة العلاقات بشكل أفضل مع واشنطن، لكن ستظل الإشكاليات الهيكلية الحاكمة للعلاقات الثنائية حجر عثرة أمام تصفية التوترات، إذ تظل قضايا مثل المطالبات التركية بالتنقيب عن الهيدروكربونات في المياه الإقليمية لجزر بحر إيجه ومياه شرق المتوسط، ورفض الولايات المتحدة تسليم المعارض فتح الله جولن، والدعم الأمريكي لقوات سوريا الديموقراطية؛ عقبات رئيسية أمام تصفية الخلافات الثنائية. علاوة على وجود فجوة بين البلدين تجاه السياسة العالمية وتصوراتهما لطبيعة التهديدات المرتبطة بها، فبينما تؤطر السياسة الخارجية الأمريكية رؤيتها للسياسة الدولية على أنها منافسة بين القوى العظمى، تنظر تركيا للوضع الجيوسياسي العالمي الراهن باعتباره فرصة لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية وتعزيز مكانتها الإقليمية.

من جانب آخر، لا تزال العلاقات التركية-الأوروبية تحمل عناصر توتر خاصة حول قبرص واليونان والاعتداءات المتكررة من أنقرة على مصالح أثينا في شرق المتوسط، والموقف التركي المحايد تجاه الحرب الأوكرانية، والاعتقاد الأوروبي بتراجع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا. ومع ذلك، سيعمل الجانبان معًا في مجالات كالطاقة والهجرة والغذاء وتغير المناخ والتكامل الاقتصادي. وربما تشهد المرحلة المقبلة طرح مسائل تحديث الاتحاد الجمركي ومنح المواطنين الأتراك إمكانية الدخول بدون تأشيرة إلى منطقة شينغن، وهما قضيتان تشهدان تباطؤًا بسبب اشتراطات تتعلق باحترام الحريات وحقوق الإنسان في تركيا.

- **دفع العلاقات التركية-الصينية رغم الخلافات:** يتوقع مواصلة تركيا سياسة التوازن بين الصين والغرب، وأن تظل العلاقات الاقتصادية محور العلاقات الثنائية نظرًا لحاجة تركيا الماسة إلى الاستثمارات الأجنبية، ورغبتها في أن تصبح مستفيدًا رئيسيًا من مبادرة الحزام والطريق الصينية، كما يسعى أردوغان للانضمام إلى منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس التي تُعد الصين أحد أعضائهما بما يساعد على تقارب البلدين من خلال الأطر المؤسسية المشتركة. ومع ذلك، ستظل السياسة الصينية تجاه أقلية الأويجور في شينجيانغ تحديًا في العلاقات الثنائية.

- **الميل لتهدئة توترات شرق المتوسط:** ستبقى القضايا الأساسية المتعلقة بالتنقيب عن الهيدروكربونات في شرق المتوسط، وملكية بعض جزر بحر إيجه وعسكرتها، وتعيين حدود المناطق البحرية والمجال الجوي، وتنامي مستوى التعاون العسكري اليوناني والقبرصي مع الولايات المتحدة؛ مصدرًا للتوترات بين أنقرة وأثينا ونيقوسيا، ومع ذلك قد تمهد الانتخابات التركية واليونانية الطريق للتقارب بين هذه الدول، عبر البناء على الأجواء الإيجابية التي خلقتها دبلوماسية الكوارث وإظهار التضامن المتبادل، لكن هذا لا ينفي استمرار تركيا واليونان في التحرك ضمن مسارات متباينة، فمن المرجح أن تعمق أثينا العلاقات مع الناتو والولايات المتحدة.

- **تعزيز النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز:** يتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة توسيع النفوذ التركي في دول آسيا الوسطى، ولا سيمَّا الدول التي تستضيف عرقيات تركية والتي أطلقت عليها أنقرة مسمى "العالم التركي"، عبر تطوير علاقات سياسية واقتصادية أوثق في إطار "منظمة

الدول التركية"، خاصة أن الحرب الأوكرانية أضعفت النفوذ الروسي في تلك البلدان وتصاعدت الانتقادات العلنية لزعماء تلك الدول ضد ما أسموه "غزو أوكرانيا"، كما يتوقع استئناف المفاوضات التركية-الأذرية لافتتاح ممر زانجيزور الواقع داخل جمهورية ناختشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو ما من شأنه أن يوفر لتركيا ممرًا مباشرًا إلى أذربيجان وبحر قزوين عبر جيب ناختشيفان.

- **تدعيم علاقات تركيا مع باكستان والتهدئة مع الهند:** يشي فوز أردوغان باستمرار الدعم التركي العلني لباكستان بشأن قضية كشمير ضمن محاولات تركيا الحصول على دور قيادي في العالم الإسلامي. لكن تظل الهند مهمة اقتصاديًا بالنسبة لأنقرة، خاصة أن العلاقات التجارية بين البلدين أخذت اتجاهًا صاعدًا خلال السنوات الأخيرة مع دخول الشركات الهندية في قطاعات السيارات والأدوية والمعلومات والتكنولوجيا في تركيا، وبالتالي يُمكن أن تعمل المصالح الاقتصادية المتنامية كقاطرة للتهدئة السياسية، دون أن تفقد العلاقات الباكستانية-التركية مكانتها الخاصة، حيث ستتعزز الشراكة الدفاعية المتطورة، وستستمر مشاريع الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية في قطاعات الصحة والزراعة والتعليم، وغيرها.

- **تعزيز الحضور التركي في البلقان:** ستعمل تركيا على تنشيط سياستها الخارجية في البلقان، حيث تكتسب المنطقة أهمية كبيرة كونها تمثل إحدى نقاط التعاون بين أنقرة والغرب، وممرًا لربط تركيا بأوروبا جغرافيًا، ونقطة ارتكاز لممارسة نفوذ أكبر في أوراسيا. وتشكل الاضطرابات الأخيرة في كوسوفو فرصة لتعزيز الدور التركي بالبلقان، إذ أرسلت أنقرة وحدة كوماندوز (500 فرد) استجابة لطلب الناتو بإرسال قوات للمساعدة في احتواء الاضطرابات.

ختامًا، فالمرجح هو استمرار توجهات السياسة الخارجية التركية وأولويات ملفاتها الإقليمية والدولية خلال المرحلة المقبلة، مع مزيد من النشاط الدبلوماسي على صعيد دوائر الحركة المختلفة.

ملف خاص

قضايا أمن ودفاع

الأزمة السودانية.. المخاطر والاستجابات المصرية

- تداعيات خطرة للأزمة السودانية على مصالح مصر
- مخاطر تمدد الأزمة السودانية إلى دارفور على الإقليم
- استجابات حذرة للمواقف الإقليمية إزاء أزمة السودان
- حدود فاعلية العقوبات الأمريكية في أزمة السودان
- دور المنظمات الإقليمية والدولية في التسوية السودانية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تداعيات خطرة للأزمة السودانية على مصالح مصر

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في منتصف أبريل 2023 دخلت الأزمة السودانية الممتدة منذ عام 2019 أكثر أطوارها خطورة وتعقيدًا، ذلك أن المواجهات المسلحة في العاصمة الخرطوم ومدن إقليم دارفور قوضت مسارًا سياسيًا كان يتقدم ببطء خلال العامين الماضيين، وزاد من تداعياتها عجز كافة الجهود الدولية والإقليمية عن احتوائها، ما أدى لدخولها الشهر الثالث دون أفق واقعي للتهدئة ووقف التصعيد.

تهديدات لمصالح مصر

يحمل الوضع في السودان تهديدات مباشرة للمصالح المصرية، بما يخلقه من فرصة لنشوب حرب أهلية في جوار مصر الجنوبي تتجاوز منطق الصراعات المحلية المحدودة التي شهدتها السودان من قبل في دارفور وفي الجنوب قبل انفصاله، مع الدخول في حرب مفتوحة بين قوتين عسكريتين تتمتعان بمستوى متقدم من التسليح. كما يشكل استمرار غياب حكومة سودانية فاعلة تحديًا مباشرًا لإدارة العلاقات الثنائية المصرية السودانية، وكذا لتنسيق المواقف الإقليمية عربيًا وأفريقيًا.

ومن منظور أكثر اتساعًا، قد يؤدي استمرار الأزمة في السودان أو تصاعدها في المستقبل المنظور إلى خلق المزيد من الفرص لتمدد مشروعات لقوى دولية وإقليمية في النطاق الجغرافي الأكثر أهمية للأمن القومي المصري لكون السودان بحكم موقعه الجغرافي جزءًا أصيلًا من التفاعلات في منطقة البحر الأحمر وكذا حوض النيل، فضلًا عن الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي.

وفي ظل تعدد الملفات ذات الاهتمام المشترك خاصة، تحتاج مصر لوجود حكومة شرعية مستقرة في الخرطوم بما يسمح بتوافر آلية مستقرة وفاعلة للتواصل والتنسيق في ملفات على قدر كبير من الأهمية، كإدارة وتأمين الحدود البرية المشتركة التي تمتد بين البلدين بأكثر من ألف كيلومتر، وتوحيد المواقف في التعامل مع دول منابع النيل وعلى رأسها إثيوبيا من أجل حماية الحقوق المائية لمصر والسودان، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بأمن الملاحة في البحر الأحمر.

ومنذ سقوط البشير في أبريل 2019، عانت مصر من تداعيات الاضطرابات السياسية في الخرطوم، حيث تأخر تشكيل حكومة عبدالله حمدوك الأولى لنحو خمسة أشهر، كما أدت الخلافات المستمرة بين المكونين المدني والعسكري إلى حرمان السودان من حكومة مدنية قادرة على مباشرة مهامها منذ أكتوبر 2021 مما دفع مصر لبذل العديد من الجهود التي من شأنها عودة السودان لمسار سياسي مستقر كان أبرزها استضافة ورشة القاهرة في فبراير 2023.

وتنذر الأوضاع القائمة في السودان حاليًا باستمرار مظاهر غياب حكومة فاعلة متوافق عليها، واستمرار الخلاف السياسي الحاد لفترة ممتدة. فما تشهده السودان حاليًا من صراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع له جذور سياسية ممتدة باعتباره عَرَضًا من أعراض تعثر المسار السياسي في السودان الذي بدأ في 2019، ولم يتقدم بأي شكل ملموس على مدار أربع سنوات، ومن ثم يحمل تداعيات سياسية بالغة الخطورة أبرزها انهيار المسار الانتقالي.

فقد سبق اندلاع المواجهات في منتصف أبريل 2023 اتخاذ الأطراف المدنية والعسكرية في السودان حالة من حالات الاصطفاف مع التقدم في مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022، وما تلا هذه المرحلة حالة من حالات الاستقطاب الكبير بين الأطراف السياسية والعسكرية. وقد أسفر هذا الاصطفاف عن تعثر توقيع الاتفاق السياسي في موعده المقرر في السادس من أبريل 2023 في أعقاب تنامي الخلاف بشأن ملف الإصلاح الأمني والعسكري.

يأتي الصراع القائم ليعقد كثيرًا من فرص التوصل لأي تسوية سياسية خاصة بعد انهيار المسار السياسي الهش الذي أطلقته الآلية الثلاثية، الأمر الذي يعني انفتاح السودان على مستقبل سياسي بالغ التعقيد بغض النظر عن استمرار المعارك على الأرض، قد تدور فيه العملية السياسية الانتقالية في سلسلة لا تنتهي من الحلقات المفرغة.

مخاطر انهيار الدولة

منذ اندلاع الصراع في ليبيا واجهت مصر العديد من التداعيات الخطرة لانهيار الدولة في جوارها الغربي، ومع تنامي الصراع في السودان، تواجه مصر المزيد من مخاوف انهيار الدولة في الجوار الجنوبي. ففي بيئة معقدة كتلك التي تشكلها الحالة السودانية يأتي انهيار الدولة ليفرض جملة من المخاطر، أبرزها: تعدد مهددات الأمن بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وإنتاج تيارات كبيرة من التحركات السكانية غير المنضبطة داخل السودان وفي دول جوارها ومن بينها مصر، وما يصاحب ذلك من ضغط استثنائي على الموارد في المناطق الأكثر استقبالًا لهذه التدفقات السكانية.

ويُعرّض الصراع الدائر حاليًا الدولة السودانية لخطر وجودي حقيقي، نتيجة ثلاثة عوامل أساسية، أبرزها: انقسام المؤسسة العسكرية السودانية واقتتال عناصر ذات صفة رسمية مع بعضها بعضًا مع تنازعهما شرعية تمثيل الدولة السودانية، حيث لم تعد خطوط الانقسام المعتادة بين العسكريين والمدنيين ذات تأثير كبير على التفاعلات السياسية، وإنما بات الانقسام داخل المؤسسة العسكرية هو الأكثر حدة وخطورة.

وقد خرج هذا الخلاف سريعًا من دائرة السياسة إلى الصراع المسلح بعد نشوب المواجهات العنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في منتصف أبريل الماضي. أما العامل الثاني فيتعلق باشتعال المعارك في العاصمة الخرطوم بما يحمله ذلك من تأثيرات خطرة على المستويين المادي والرمزي، حيث دخلت العديد من مؤسسات الدولة المركزية في حالة من التعطل بسبب تركز قسم كبير من المواجهات في قلب العاصمة، وهي المنطقة التي سعت قوات الدعم السريع لتثبيت أقدامها فيها منذ الساعات الأولى للاقتتال.

أما العامل الثالث فيتصل بالأثر الممتد للصراع والذي عصف بالفعل بغرب البلاد، حيث تشكل التفاعلات الصراعية في دارفور مصدر خطر كبير يهدد أمن السودان وأمن الإقليم بأسره مع تجدد الصراع الإثني في الإقليم كأحد التداعيات المباشرة للاقتتال في الخرطوم، وبلوغه مستويات حادة من العنف في مختلف المدن الرئيسية بالإقليم. ويأتي هذا المتغير لينذر بالمزيد من التفاعلات التي من شأنها أن تُهدد الدولة السودانية، خاصة مع انتشار بؤر أخرى للتوتر في أقصى الشرق وفي الجنوب الجديد في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

تهديدات المحيط الإقليمي

تحمل التداعيات المحتملة للصراع في السودان على المصالح المصرية بُعدًا إقليميًا أكثر اتساعًا. فعلى الرغم من هشاشة الأوضاع في السودان في السنوات الأربع الأخيرة، إلا أنها كانت أفضل نسبيًا من عدد من دول جوارها، حيث لا يزال السلام بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيجراي هشًا للغاية، مع ظهور مصادر محتملة للانتكاس وتجدد الصراعات مع احتدام التوترات الدينية، والعقبات التي تواجه مشروع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في حل الجيوش الإقليمية.

وفي جنوب السودان، لا تزال التداعيات الإنسانية للصراع الإثني الممتد تشكل أحد التحديات الكبرى، والتي يمكن أن تتسبب في تجدد أعمال العنف على نطاق واسع، وهو الوضع المشابه لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي بات استمرار السلام فيها مرتهنًا بالدور الحاسم الذي يقدمه مقاتلو مجموعة فاجنر الروسية. وغربًا، تعاني تشاد من صعوبات بالغة في إتمام المسار الانتقالي الذي بدأ بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي في أبريل من عام 2021، فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته مفاوضات الدوحة بين الحكومة والفصائل المسلحة، لا تزال الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد على قدر كبير من عدم الاستقرار.

هذا الجوار الإقليمي المضطرب من شأنه أن يزداد اضطرابًا باستمرار الصراع في السودان، الأمر الذي يفرض تحديات مضاعفة على المصالح الاستراتيجية المصرية في ملفات صعبة، كإنجاح مفاوضات سد النهضة، ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، واستعادة الاستقرار في ليبيا.

من كل ما سبق، يحمل استمرار الصراع في السودان تداعيات خطرة على المصالح الاستراتيجية المصرية، الأمر الذي استدعى تفاعلًا مصريًا نشطًا منذ بداية الأزمة تجسد في تواصل مستمر مع مختلف الأطراف السودانية من أجل تيسير احتواء الصراع وعدم تفاقمه والإبقاء على المسارات الممكنة للتسوية على الرغم من محدوديتها. كذلك ظهر الجهد الدبلوماسي المصري واضحًا على المستوى الإقليمي، خاصة في التواصل مع دولتي تشاد وجنوب السودان من أجل بناء موقف إقليمي منسق يدعم استعادة السلام في السودان.

مخاطر تمدد الأزمة السودانية إلى دارفور على الإقليم

صلاح خليل

خبير بوحدة الدراسات الافريقية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تلعب التركيبة الإثنية في إقليم دارفور غربي السودان وامتداداتها في دول الجوار دورًا بارزًا في تأجيج الصراعات من حين إلى آخر، والتي غالبًا ما تأخذ شكلًا من أشكال الأزمات الممتدة، بما ينذر بخطر كبير ليس فقط على دارفور، بل سيشمل السودان كله، بسبب فشل النخبة السياسية منذ الاستقلال في طرح مشروع قومي لبناء مشروع الدولة الوطنية للحد من تلك الصراعات الأولية والهوياتية. كما قد يمتد الصراع في دارفور إلى دول الجوار نظرًا للحدود المشتركة للإقليم من الناحية الغربية مع ليبيا وتشاد، ومن الناحية الغربية الجنوبية مع جنوب السودان وأفريقيا الوسطى.

الإثنيات العابرة للحدود

يتسم التركيب الإثني في إقليم دارفور بالتعقيد الشديد، فضلًا عن امتداده لدول الجوار السوداني. فالجماعات الأفريقية منتشرة في ولايات دارفور الخمس، بالإضافة إلى غيرها من ولايات السودان المختلفة، فضلًا عن تواجدها في الشرق والشمال الشرقي وشمال تشاد وليبيا. وتعتبر القبائل العابرة للحدود الدولية ظاهرة شائعة في هذه المنطقة، حيث يصعب التمييز بين أبناء الجماعة الواحدة على أساس الجنسية.

وتضم الجماعات الأفريقية في دارفور، جماعات الزغاوة، والبرقو، والفور، والقمر، والأرينقا، والتاما، والبرقد، والداجو، والميدوب، والفولاني، والهوسا.. وغيرها، بالإضافة إلى بعض القبائل التشادية المستعربة مثل: القرعان، والكتكو، والكاتنبو؛ لكن جميعها تصاهرت لاحقًا وأصبحت جزءًا من النسيج الإثني في دارفور، وفي الوقت ذاته تتواصل مع شطرها الآخر في شمال تشاد.

أما القبائل العربية فهي تنتشر في نطاق واسع عابر للحدود الدولية، وتضم مجموعات مثل: المعاليا، الرزيقات، الهواري، بني هلبة، خزام، التعايشة، المسيرية، أولاد محاري، السلامات، أولاد زايد، الهبانية، المهرية، الزبادية، أولاد علي، أولاد سالم. وعلى الرغم من أن هناك العديد من النزاعات المتعلقة بالأرض والمراعي والماشية؛ إلا أنهم يضعونها جانبًا في الأزمات التي تحمل البعد الإثني.

مع بداية دورة جديدة من الصراع المسلح في دارفور مطلع القرن الحادي والعشرين، شكلت نسبة كبيرة من الجماعات الإثنية في الإقليم مجموعات مسلحة تقوم بشكل منتظم بعبور الحدود الدولية في المنطقة. وقد شوهدت هذه الجماعات في ليبيا تحديدًا قبل وبعد سقوط نظام القذافي. وقام العديد منها بالتنقيب عن الذهب في الصحراء، وبعضها يقدم خدماته كمرتزقة، في حين يشارك آخرون في التهريب وقطع الطرق.

وتُعتبر الإخفاقات المتكررة لاتفاقيات السلام وعمليات إعادة دمج المتمردين، وقلة الفرص الاقتصادية، وغياب البدائل السياسية في السودان، وعدم الاستقرار في ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، واستمرار العنف في دارفور؛ من بين العديد من العوامل المؤدية إلى تدويل نشاط الفصائل المسلحة في المنطقة واستقلالها المتنامي.

وخلال الفترة بين عامي 2011 و2019، حصلت المجموعات الدارفورية المسلحة على تدفقات كبيرة من الأسلحة غير الشرعية من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان، لأغراض تتعلق بالحماية القبلية. أما في السنوات التي تلت سقوط نظام البشير في 2019، فقد ارتفع الطلب على السلاح نسبيًا نتيجة لعمليات التنقيب عن الذهب في مناطق متفرقة في أقاليم دارفور، وعودة بعض منتسبي الحركات المسلحة الدارفورية الذين كانوا يعملون كمرتزقة في ليبيا، قبل اتفاق جوبا للسلام في عام 2020، بغرض اغتنام الفرص وتعزيز مكاسب الحركات المسلحة من الاتفاق.

وبالنظر إلى البعد العسكري، فثمة ارتباطات بين التدخلات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات العابرة للحدود واحتياجات المجتمعات المحلية في دارفور التي تعاني التهميش مما يؤدي إلى زيادة في عمليات التهريب والتجارة عبر الحدود والاتجار بالبشر.

محفزات الصراع

يقف خلف الصراع في دارفور عدة عوامل، أهمها: الصراع على الموارد والثروة، التغيرات المناخية وغياب الدولة، الإهمال التنموي وضعف الخدمات، الصراع بين النخب المحلية، وظهور حركات الاحتجاج السياسي. وقد تعمقت هذه الصراعات في ظل سياسات نظام البشير على امتداد ثلاثة عقود، والتي جرت خلالها عملية تقسيم لإقليم دارفور إلى خمس ولايات بهدف انتزاع الأراضي والسماح لتوطين القادمين الجدد من دول جوار لإحداث تغيير في البنية السكانية للإقليم، فضلًا عن تفتيت وتزوير الاستحقاقات

الانتخابية، وتقليل التأثير السياسي لبعض القبائل ذات الأغلبية والتأثير. ولا يفوت القول إن نظام البشير اتخذ من إقليم دارفور حديقة خلفية لتصفية الخلافات الأيديولوجية من خلال استخدام مسلحي الإقليم في تغذية المواجهات الإثنية وذلك لضمان البقاء في السلطة.

بجانب التوظيف السياسي، فإن سنوات الجفاف التي ضربت المنطقة لسنوات أدت إلى تحرك القبائل بحثًا عن المراعي والموارد، وهو ما انتهى إلى مواجهات كبيرة بين أبناء دارفور. ونظرًا للامتدادات القبلية، فقد امتد الصراع بدوره إلى دول الجوار السوداني، وتدخلت فيه أطراف خارجية متعددة. ومن ثم يُعتبر العامل الإثني أحد المفاتيح لفهم العنف الإثني المتزايد في ولايات دارفور الخمس.

بالإضافة إلى ذلك، ساعد ضعف الحكومات السودانية وعدم مراقبة حدودها في امتداد الصراع الإثني في الإقليم وتشابكه مع دول الجوار، الأمر الذي أدى إلى تغذيته، وعدم قدرة الحكومة على مواجهته فيما بعد. وامتدّ هذا الصراع ليشمل دول الجوار المباشر كتشاد وإفريقيا الوسطى، وغير المباشر كالنيجر ومالي وموريتانيا ونيجيريا. وقد ظهرت ملامح هذا البعد الإثني في الصراع الدائر في الخرطوم بين الجيش وقوات الدعم السريع، والتعبئة المصاحبة له من العديد من دول الجوار السوداني.

تداعيات ممتدة

الملاحظ أن حالة الإقليم الذي يضم السودان وتشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى حتى جنوب السودان، اتخذ سمة الاضطرابات نتيجة لعدة عوامل جوهرية تتعلق بفشل عملية الاندماج وطني، والتي أدت لنشوب حروب أهلية واضطهاد إثني، والنزاعات المرتبطة بالحدود، فضلًا عن تفاقم الأوضاع الأمنية في تلك الدول سواء كانت بدوافع سياسية أو اقتصادية. ومن تلك المعطيات يتضح أن الصراعات الحدودية لإقليم دارفور، وتدخلها في الصراع الحالي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، هي نتاج مجموعة معقدة من العوامل التي تتعلق بالموارد الطبيعية والثروة وعسكرة الإثنية في ظل انتشار السلاح من أجل السيطرة على هذا الإقليم.

إن الشبكة الإثنية للجماعات العابرة للحدود، بين السودان وكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، تلعب دورًا هامًا في الصراع السوداني، حيث كان إقليم دارفور طيلة عقود ماضية محاطًا بقوى داخلية وخارجية تريد فرض مطالبها بالسيطرة على الموارد والثروة. ويمكن قياس التداعيات المباشرة للصراع في إقليم دارفور من خلال المواجهات العسكرية بين الجيش والدعم السريع، إذ شهدت ولاية جنوب دارفور التي تعتبر معقلًا ومركزًا مهمًا لقبيلة الرزيقات العربية التي ينتمي لها حميدتي، أعدادًا من الوفيات والإصابات الناجمة عن الاقتتال بين الطرفين.

ولا شك أن ارتدادات ذلك الوضع في دارفور ستكون كارثية على الإقليم في المستقبل، خاصة مع اضطراب الأوضاع الأمنية والاجتماعية، وإذكاء النعرات القبلية الجهوية، التي أدت بدورها إلى ضعف الانتماء للوطن. كما أن ظاهرة عسكرة الحياة السياسية من خلال انتشار الجماعات الإثنية الحاملة للسلاح من أجل الحماية ستفاقم من تدوير وتمدد الصراعات، في ظل ضعف الجيوش الوطنية وعدم مقدرتها على مواجهة تلك المخاطر، مما يقود إلى الانزلاق في الفوضى وعدم استقرار الإقليم بكامله.

أخيرًا، لا يمكن النظر للأزمة الحالية في السودان بمعزل عما يحدث في إقليم دارفور بولاياته الخمس، والامتدادات القبلية لهذا لإقليم في دول الجوار، والشاهد على ذلك أن قوات الدعم السريع استفادت من أوضاع الإقليم المضطربة على مدى عقود، وحدوده المفتوحة مع دول الجوار، وسهولة تدفق السلاح وذلك للحصول على الموارد اللازمة لتشغيل عجلة الحرب وضمان استمراريتها. فضلًا عن تلقي الدعم من الخارج، وهو ما ظهر من إعلان العديد من القبائل العربية في كل من موريتانيا وتشاد والنيجر ومالي ونيجيريا انخراطهم في قوات الدعم السريع.

استجابات حذرة للمواقف الإقليمية إزاء أزمة السودان

نسرين الصباحي
باحث بوحدة الدراسات الافريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دخلت الأزمة السودانية منعطفًا حرجًا في ظل عدم الحسم العسكري، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وسيولة المشهد الأمني، واختلاط البعد القبلي في الصراع المسلح واتساعه، مما شكّل ارتدادات خطرة على دول الجوار الإقليمي المباشر للسودان. ضمن هذا السياق، سيتم توضيح تفاعلات ومواقف دول جوار السودان من الأزمة، في ظل تمدد شظايا الصراع في الداخل السوداني إلى خارج حدوده نتيجة تشابك الأزمات والمكونات القبلية في هذه المنطقة.

تحركات مصرية حثيثة

تحركت مصر بشكل نشط لوقف إطلاق النار في السودان ومُعالجة الأوضاع الإنسانية برؤية شاملة، وعرض الوساطة بين طرفي الصراع، والتنسيق أيضًا مع جنوب السودان وتشاد، بالإضافة إلى اتصالات على مستوى رئاسي ووزاري مع الأمم المتحدة ورؤساء دول والاتحاد الأفريقي ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ومنظمات إقليمية، للتأكيد على جهود مصر في إطار الجامعة العربية وموقفها الداعم لخيارات الشعب السوداني، وأمن واستقرار السودان كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

وقد قامت مصر بتيسير دخول اللاجئين السودانيين إلى الأراضي المصرية وتوفير الملاذ الآمن عبر المنافذ البرية وتحديدًا من معبري قسطل وأرقين. علاوة على جهود الهلال الأحمر المصري على الحدود المصرية-السودانية، ودرجة الاستعداد في مستشفيات محافظة أسوان، ومضاعفة أعداد فرق الطب الوقائي بالمحافظة والمناطق الحدودية. فضلًا عن إنشاء ممر إنساني بين أسوان ووادي حلفا، بتنسيق مع برنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات التنمية والشركاء في المجال الإنساني، لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من الصراع.

حياد تشادي حذر

تعتبر تشاد دولة جوار مضطرب للسودان من ناحية الغرب، وتتصاعد احتمالية تمدد الصراع عبر الحدود المفتوحة، بما في ذلك تأثير مُضاعف للأزمات الإنسانية، وتصاعد تدفقات اللاجئين، وتداعيات التداخل السكاني بين البلدين، وتفاقم الأزمات الأمنية، وتوقف حركة التجارة العابرة للحدود، مما يجعل مأزق السودان الحالي مقلقًا بالنسبة لتشاد.

وتمّ اتخاذ العديد من الإجراءات والترتيبات التشادية لتأمين الحدود واحتواء التداعيات المُحتملة من خلال إرسال قوات إضافية لتأمين الحدود مع السودان وإغلاقها في بداية الاشتباكات. كما تقوم تشاد بالتنسيق المشترك مع مصر بشأن التطورات الجارية في السودان، ودعم جهود وقف القتال، وتحقيق وقف إطلاق نار مستدام وشامل.

ويحاول المجلس العسكري في إنجامينا الحفاظ على توازن واضح بدعوة طرفي الصراع إلى الحوار، وإجراء محادثات بين الأطراف السودانية. وعلى الرغم من ذلك، يُعتبر أي استيلاء محتمل لقوة غير نظامية على السلطة مثل الدعم السريع التي ينشط في صفوفها العديد من الجماعات العربية على الحدود التشادية-السودانية، وبعض المتمردين التشاديين السابقين؛ تهديدًا وجوديًا للنخبة الحاكمة في تشاد التي تنتمي للزغاوة وسيطرت على مقاليد السلطة لأكثر من ثلاثين عامًا في البلاد.

محاولات جنوب سودانية للتهدئة

تعتبر جنوب السودان من أكثر الأطراف الإقليمية المتأثرة سلبًا بالاشتباك الداخلي السوداني لارتباط اقتصاده بمصافي النفط في ميناء بورتسودان، ويؤثر خطر المليشيات على جانبي الحدود المشتركة على صناعة النفط. ففي حال توقف هذه المصافي، سيفقد اقتصاد جنوب السودان أهم مقوماته من الإيرادات النفطية، والتي تعد المورد شبه الوحيد لجوبا، مما يُنتج أزمة متعددة الأوجه، ويدفعها للبحث عن طرق إمداد بديلة.

وقد عرض رئيس جنوب السودان "سلفا كير" التوسط بين طرفي الصراع، اعتمادًا على خبرات بلاده في استضافة مفاوضات السلام السودانية، والتوصل لاتفاق جوبا في أغسطس 2020، والتاريخ المشترك والفهم العميق للسياق والاحترام المتبادل لجميع الأطراف المعنية. وكان جنوب السودان في طليعة الجهات المعنية بحل الأزمة، وتنسيق الجهود الدبلوماسية في السودان، واستقبال العائدين وتوفير الملاذ للاجئين السودانيين من خلال إنشاء مستوطنات ومنح الوصول إلى الموارد المحلية، بما في ذلك نقاط المياه، وتم إجراء مفاوضات مكثفة لتهدئة العنف، لكن هذه الجهود لم تحرز أي تقدم.

تحرك إثيوبي محسوب

تزامنت حرب السودان مع تأزم العلاقة مع إثيوبيا من خلال مجموعة من المحددات والتطورات السياسية والعسكرية في الداخل الإثيوبي، وتوقيع الهدنة الأخيرة لاحتواء الخلافات بين البرهان وآبي أحمد، التي حددت الموقف الإثيوبي

للتعامل مع الصراع الدائر، وتجنب مزيد من المواجهات الشعبية بين البلدين، وأية احتمالات لفرض عقوبات أمريكية.

وبينما تستمر إثيوبيا في تبني طموحات الوساطة في السودان، فإن حيادها موضع تساؤل، حيث أقام كبار المسئولين الإثيوبيين، مثل وزير الخارجية "ديميكي ميكونين"، علاقات وثيقة مع حميدتي. إضافة إلى الانحياز لقوى الحرية والتغيير على حساب الجيش السوداني، والصدام المبكر مع القوات المسلحة بالاشتباكات في منطقة الفشقة بعد استرداد مساحات من الأراضي.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات الإقليمية والدولية لحلحلة الأزمة السودانية ووقف إطلاق النار وإعادة المسار السياسي، ظلت إثيوبيا تُراقب تطورات الأزمة عن كثب، وكان صوتها غائبًا ومتحفظًا في بعض الأحيان، لكن أعلنت استضافتها اجتماع اللجنة الرباعية لمنظمة الإيجاد (إثيوبيا، وجيبوتي، وجنوب السودان، وكينيا)، لمحاولة التقريب بين طرفي الصراع ومناقشة وقف القتال والأعمال العدائية في السودان.

تغير مواقف إريتريا

تتمتع إريتريا بعلاقات طويلة الأمد مع قبائل شرق السودان البني عامر والبجا، والتي شنت تمردًا مسلحًا ضد حكم الرئيس السوداني السابق "عمر البشير"، وتوجد مخاوف متزايدة من أن إريتريا قد تنشر قوات لحماية حلفائها من القبائل، في حالة وصول أعمال العنف لشرق السودان. ويمكن ملاحظة أن موقف إريتريا كان يغلب عليه الصمت في بداية الاشتباكات، ولكن أعلنت مساندتها للجيش السوداني على حساب الدعم السريع بتغير ميزان القوى. كما تم الترحيب باللاجئين السودانيين بفتح المعابر الحدودية في تطور غير مسبوق. بالإضافة إلى ذلك، خفضت إريتريا حدة التصعيد في خطابها المناهض للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وأكدت على ضرورة تنسيق وانسجام كافة مبادرات حل الأزمة السودانية.

تناقض المواقف الليبية

يظل الوضع في ليبيا أكثر إثارة للقلق نتيجة الصراع على السلطة بين الشرق والغرب، وتعقد روابط الفصائل الليبية المتحاربة مع طرفي الصراع في السودان، ومخاوف تقويض عملية المصالحة الشاملة في ليبيا، وتفاقم الأوضاع الأمنية في جنوب ليبيا. لم يتخذ أي من القادة الليبيين موقفًا واضحًا من الصراع السوداني، حيث اكتفت حكومة الوحدة الوطنية بحثّ المواطنين الليبيين في السودان على توخي الحذر، وأعلنت عن تشكيل لجنة رسمية لمراقبة أوضاعهم والاستعداد لإجلائهم في حالة الضرورة.

وفي حين لم يعلق "خليفة حفتر"، الذي تسيطر قواته التابعة للجيش الوطني الليبي على مساحات شاسعة من شرق وجنوب ليبيا؛ إلا أن رئيس هيئة التنظيم والإدارة العسكرية في جنوب ليبيا "عبد السلام البوسيفي"، دعا رؤساء الأركان في الشرق والغرب لإغلاق الحدود مع السودان، وتكليف قوات عسكرية بالتأمين والحراسة، ومنع التسلل واستخدام طائرات استطلاع في مطار الكفرة القريب من الحدود السودانية.

جدل حول وساطة كينية

تُمثل السيولة الأمنية في السودان خطرًا على كينيا ومنطقة شرق أفريقيا ككل، باعتبار الأمن الإقليمي إحدى الركائز الأساسية للعلاقات بين كينيا والسودان. تُوفر منظمة الإيجاد مظلة لقيام لكينيا بدور قيادي وكذلك تأمين مصالحها الوطنية من خلال دبلوماسية السلام. في المقابل، اعترض "مالك عقار"، نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، على خطة الوساطة بقيادة الرئيس الكيني "وليام روتو" بعد مخرجات القمة العادية الرابعة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الإيجاد، حيث اتهمت وزارة الخارجية السودانية نيروبي بالافتقار إلى الحياد والانحياز إلى جانب قوات الدعم السريع، وإيواء عناصرها ودعمهم بالسلاح.

ختامًا، يمكن القول إن تنسيق الجهود التعاونية بين كافة دول الجوار الإقليمي للسودان، قد يساعد في تقليل حدة تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في السودان من خلال توفير الدعم وتسيير الجهود الإنسانية لاحتواء تدفقات اللاجئين والمتضررين من ويلات الصراع، ولا سيما في ظل تعقد المشهد السوداني وتفاقم الاحتياجات الإنسانية، ومخاوف متعددة بشأن تمدد زمن الصراع وانخراط أطراف أخرى من الداخل والخارج، وارتفاع وتيرة القلق الإقليمي مع حالة التأهب الأمني والترقب الحذر من مآلات الصراع، فكلما طال أمد الصراع زادت احتمالية التدخل الأجنبي مثل السيناريو الليبي.

حدود فاعلية العقوبات الأمريكية في أزمة السودان

هايدي الشافعي
باحث بوحدة الدراسات الأفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد توقف محادثات جدة، وانهيار الهدن المتكررة بين طرفي الصراع في السودان، أعلنت الإدارة الأمريكية في الأول من يونيو 2023، حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية على شركات وأفراد تابعين للجيش السوداني وقوات الدعم السريع، في محاولة لإجبار الطرفين على مواصلة التفاوض لوقف إطلاق النار، والسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى المناطق المتأثرة بالصراع، وهو ما يفرض التساؤل حول مدى تأثير تلك العقوبات على السودان، وما إذا كانت ستؤدي إلى حل الأزمة، أم تعقدها أكثر؟

سياق العقوبات ونطاقها

انهارت محادثات جدة التي تمت برعاية سعودية أمريكية لوقف إطلاق النار والسماح بمرور المساعدات في المناطق المتأثرة بالصراع في السودان في 31 مايو الماضي، بعد إعلان الجيش السوداني انسحابه من المفاوضات، وتبادل طرفي الصراع إلقاء اللوم على بعضهما بعضًا في الانتهاك المتكرر للهدن، فمنذ بداية الأزمة في 15 أبريل وحتى الأول من يونيو كانت هناك 12 هدنة تم اختراقها جميعًا.

بعد يوم واحد من انهيار المحادثات، أعلن البيت الأبيض مجموعة عقوبات على طرفي الصراع في السودان، وساعد على ذلك أمر تنفيذي كان قد وقّع عليه الرئيس الأمريكي جو بايدن في الـ4 من مايو الماضي، يمهد الطريق للولايات المتحدة لفرض عقوبات على بعض الأشخاص الذين يزعزعون استقرار السودان ويقوضون هدف التحول الديمقراطي، باعتباره أمرًا يشكل تهديدًا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية، لكنه لم يفرض أي عقوبات إضافية محددة في ذلك الوقت، وإنما كان بمثابة تمهيد للعقوبات التي فُرضت فيما بعد في الأول من يونيو.

في سياق متصل، اشتملت العقوبات الأمريكية على إجراءات محددة لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبها طرفا الصراع السوداني، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية استهدفت أربع شركات، تعمل اثنتان منهما لصالح قوات الدعم السريع، وتستخدم إيراداتهما في شراء الأسلحة، وهما شركة "الجنيد" لتعدين الذهب والتي لديها سلسلة من المناجم في منطقة دارفور، وشركة "ترديف" للتجارة العامة. فضلًا عن شركتين تابعتين للحكومة السودانية، تسهمان في تصنيع وشراء المعدات والأسلحة للقوات المسلحة السودانية، وهما: شركة "سودان ماستر تكنولوجي"، وشركة "منظومة الصناعات الدفاعية". واستهدفت العقوبات منع وصول طرفي الصراع إلى الأسلحة والموارد التي تسمح لهما بإدامة الصراع، إذ تقوم وزارة الخزانة الأمريكية بموجب هذه العقوبات بتجميد الأصول الموجودة لهذه الشركات في الولايات المتحدة وحظر الأعمال التجارية معها.

أضف لذلك، تم فرض قيود على التأشيرات على مجموعة من الأفراد في السودان، بينهم مسئولون من الجيش وقوات الدعم السريع وقادة من نظام عمر البشير السابق، بسبب مسئوليتهم أو تورطهم في تقويض انتقال السودان إلى الديمقراطية. لكن لم يتم الكشف عن أسماء الأشخاص الذين فُرضت عليهم قيود على التأشيرات، ولم يتم التأكد مما إذا كان البرهان وحميدتي على القائمة، بدعوى أن سجلات التأشيرات تكون سرية بموجب قانون الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، أشار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى أن الولايات المتحدة أصدرت أيضًا استشارات تجارية محدثة لتسليط الضوء على المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها رجال الأعمال والأفراد الأمريكيون في السودان والتي تفاقمت بسبب الصراع، وذلك لإثناء الشركات الأمريكية عن التعامل مع حكومة السودان، أو قوات الدعم السريع.

تطور العقوبات الأمريكية

لم تكن تلك العقوبات الأمريكية الأخيرة هي الأولى على السودان، إذ اعتادت واشنطن استخدام هذا السلاح ضد هذا البلد على مدار ثلاثة عقود. ففي عام 1993، أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية السودان ضمن قائمتها للدول الراعية للإرهاب، وفي 1997 تم فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على السودان، استمرت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ومنعت هذه العقوبات المتكررة والممتدة التبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات إلى السودان وفرضت تكلفة على اقتصاد البلاد، فضلًا عن عدم قدرتها على إيقاف الحروب الأهلية في السودان.

وفي عام 2017، تم رفع العقوبات الاقتصادية جزئيًا، ثم تحسنت العلاقات بين واشنطن والخرطوم في أعقاب

الإطاحة بنظام البشير في أبريل 2019، إذ تم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 2020، لكن سرعان ما توترت العلاقات مرة ثانية بعد إجراءات 25 أكتوبر 2021 التي قام بها الفريق أول عبد الفتاح البرهان وأطاحت بالمكون المدني في الحكم برئاسة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك آنذاك، مما تسبب في تعليق مساعدات بقيمة 700 مليون دولار كانت موجهة لدعم الاقتصاد السوداني.

تبع ذلك فرض عقوبات أمريكية على قوات الاحتياطي المركزي التابعة للشرطة السودانية، في مارس 2022، لارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان، واستخدامها القمع المفرط العنيف للاحتجاجات السلمية المؤيدة للديمقراطية. ومع ذلك، فإن العقوبات الحالية تختلف عن سابقتها، لكونها عقوبات انتقائية تفرض على كيانات محددة، وليست عقوبات شاملة على الدولة بأكملها كما كان سابقًا، مما يجعل مسألة التنبؤ بفاعليتها من عدمها ليس سهلًا.

جدل حول فاعلية العقوبات

وفي الوقت الذي تجادل فيه الإدارة الأمريكية بجدوى العقوبات المفروضة في دفع طرفي الصراع لوقف إطلاق النار، تبرز سردية أخرى تجادل بأن العقوبات المفروضة لن تؤتي ثمارها.

فعلى الرغم من أن العقوبات الاقتصادية المفروضة الأخيرة استهدفت شركات سودانية مهمة، إلا أنها قد لا تمثل ضغطًا حقيقيًا على أطراف الصراع في هذا البلد، لأنه من غير المتصور أن تحقق العقوبات المستهدف منها دون التنسيق مع الدول التي تتعامل مع أحد أطراف الصراع أو كليهما لتنفيذ عقوبات مماثلة، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل العلاقات المتشابكة بين السودان ومحيطه الإقليمي الواسع.

بالإضافة إلى أن سنوات طويلة من العقوبات الأمريكية على السودان، دفعته نحو إيجاد قنوات بديلة من خلال توطيد علاقاته مع العديد من الدول الأفريقية والعربية، بجانب الصين وروسيا، وربما يسعى أطراف الصراع إلى الحصول على دعم من هؤلاء الشركاء، خاصة وأن قوات الدعم السريع تواجه اتهامات بالتعاون مع فاجنر الروسية. إلى جانب ذلك، فإن الاستشارات التجارية للأفراد والشركات العاملة في السودان ليست إلزامية، وهي أداة روتينية قد عفا عليها الزمن، فالشركات تعلم جيدًا المخاطر المرتبطة بالسودان لكن العوائد المحققة عادة تكون كبيرة تستحق المخاطرة.

من جهة أخرى، فإن إضافة مزيد من العقوبات قد تنجح في دفع طرفي الصراع لوقف مؤقت للاشتباكات، أو الدخول في مفاوضات، لكنها لن تعالج أسباب وجذور النزاع. وبالرغم من كونها عقوبات انتقائية وليست شاملة، إلا أنه لا يمكن إغفال تأثيرها على الشعب السوداني الذي يعاني ويلات الصراع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، حيث يصعب فصل التأثير على شركات كُبرى بالاقتصاد السوداني عن التأثير على اقتصاد الدولة ككل، وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى مزيد من التدهور في الظروف المعيشية للشعب السوداني الذي يقع بين مطرقة العقوبات وسندان الحرب.

ختامًا، تسعى الولايات المتحدة من خلال فرض العقوبات الأخيرة على السودان إلى إعادة طرفي الصراع إلى المفاوضات لوقف إطلاق النار، ومن ثم دفعهما نحو اتفاق سلام يمهد لإعادة المسار الديمقراطي في السودان. لكن يشير النطاق المحدود للعقوبات، وعدم التصريح بأسماء الأشخاص الذين تشملهم؛ إلى أن واشنطن تحاول من خلال أداة العقوبات الاقتصادية بعث رسالة رمزية مفادها أنها لا تزال قادرة على معاقبة من لا يطيعون أوامرها، وأنها على استعداد لتنويع أدواتها بين العصا والجزرة. مع ذلك، يبقى مدى فاعلية العقوبات في تحقيق المستهدف منها محل شك في ضوء وجود فاعلين آخرين في السودان، مما يوضح أن الأساليب التقليدية لن تجدي نفعًا مع الصراع الحالي، وإنما يستلزم الأمر البحث عن حلول مبتكرة وخلاقة لمعالجة جذور الأزمة.

عوائق دور المنظمات الإقليمية والدولية في التسوية السودانية

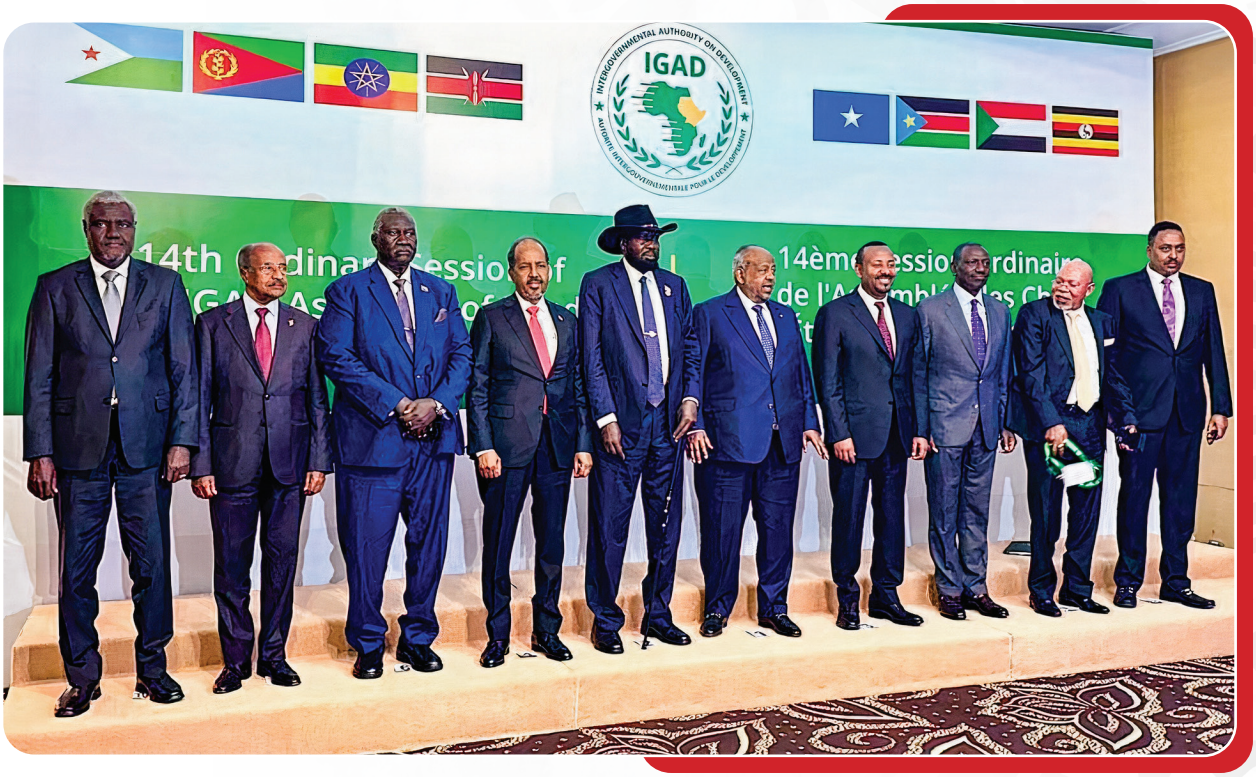

شيماء البكش
باحث بوحدة الدراسات الافريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تبنّت المنظمات الإقليمية والدولية موقفًا معارضًا لمسار الصراع المسلح الذي اتخذته الأزمة السودانية فور اندلاعها في منتصف أبريل 2023، تجسد في شجب وإدانة ما يحدث مع دعوة الأطراف للتهدئة والعودة إلى المسار السياسي. وقد تطور هذا الموقف ليأخذ طابعًا مؤسسيًا من خلال البحث في سبل وآليات وقف إطلاق النار تمهيدًا لتنسيق المبادرات الإنسانية، كخطوة أولى للعودة إلى المسار السياسي. على هذه الخلفية، يمكن تناول مواقف ومسارات رد فعل المنظمات الإقليمية والدولية على تطورات الأزمة السودانية.

مواقف المنظمات الإقليمية

لعبت المنظمات الإقليمية دورًا فاعلًا في المسار الانتقالي السوداني قبيل اندلاع الأزمة، وذلك من خلال مشاركة كل من الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا "إيجاد" والاتحاد الأفريقي إلى جانب البعثة الأممية في إطار ما عُرف بالآلية الثلاثية، والتي تجسد دورها في دعم استعادة المسار الانتقالي بعد إجراءات فضّ الشراكة بين المكون المدني والمكون العسكري في 25 أكتوبر 2021.

وفور اندلاع الصراع بين القوات المسلحة والدعم السريع، كلفت الإيجاد بتكوين لجنة ثلاثية تتشكل من رؤساء كينيا وجيبوتي وجنوب السودان وذلك بناءً على جهود وساطة دول الجوار التي كانت تقودها جنوب السودان إلى جانب مصر. وخلال قمة "إيجاد" العادية الرابعة عشرة في جيبوتي، التي انعقدت في 12 يونيو 2023، والتي شارك فيها نائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار، شهد دور إيجاد للوساطة تحولات ظهرت في مخرجات القمة، **وكانت أبرز النتائج والمخرجات كالتالي:**

- **أولًا:** شمول إثيوبيا في لجنة الوساطة لتصبح بذلك لجنة رباعية، مع تحول رئاسة المجموعة من جنوب السودان إلى كينيا، على أن تعمل إيجاد عن كثب مع مفاوضات الاتحاد الأفريقي.
- **ثانيًا:** تعمل الرباعية على ترتيب اجتماع مباشر بين البرهان وحميدتي خلال عشرة أيام.
- **ثالثًا:** تأمين التزام القوات المسلحة والدعم السريع بفتح ممرات إنسانية.
- **رابعًا:** تأمين إطلاق عملية سياسية شاملة خلال ثلاثة أسابيع بقيادة الإيجاد.

من جانبه، ناقش مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الأزمة السودانية ثلاث مرات على مستوى المندوبين ومرة على مستوى رؤساء الدول. وطرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي، رؤية الاتحاد الأفريقي لتسوية الأزمة، تتضمن وقفًا شاملًا لإطلاق النار، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، واستئناف حوار شامل يضم كافة السودانيين، فضلًا عن ضرورة إشراك المدنيين، وذلك خلال حضوره اجتماع مجلس السلم والأمن في أواخر مايو الماضي.

وقد شارك الاتحاد الأفريقي عبر الفيديو كونفراس في 19 أبريل الماضي ممثلًا في رئيسه، في اجتماع ضم الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والسكرتير التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمات أخرى ذات صلة، لبحث آليات تثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار.

مواقف المنظمات الدولية

على المستوى السياسي، كان للأمم المتحدة حضور ملموس في المسار الانتقالي السوداني قبيل اندلاع الأزمة، وذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان "يوناتيميس"؛ إذ شاركت إلى جانب المنظمات الإقليمية في دعم المسار السياسي من خلال رؤيتها لدعم عملية الانتقال السياسي، والذي تجسد في طرح وقيادة ودعم جهود استعادة الشراكة بين المكونين المدني والعسكري.

وكانت البعثة الأممية قد طرحت مبادرة في مطلع عام 2022 لدعم الحوار بين المكونين المدني والعسكري إلى أن دخل معها فيما بعد المنظمات الإقليمية، نظرًا لتشكك القوى السياسية في حيادها، مما أدى إلى تشكيل الآلية الثلاثية في العام ذاته. ورغم العثرات التي واجهت عمل الآلية، إلا أنها في نهاية المطاف انحازت إلى مبادرة نقابة المحامين وما طرحته من دستور انتقالي، مثل الأساس للاتفاق الإطاري بين المجلس السيادي وقوى الحرية والتغيير والذي تم توقيعه في ديسمبر 2022. ووفق مسار الأحداث، ساهم هذا الاتفاق الذي استثنى الكتلة الديمقراطية من الاتفاق في تأزم الموقف وصولًا إلى مسار المواجهة المسلحة بين القوات المسلحة والدعم السريع، نظرًا للخلافات التي أظهرتها ورشة الإصلاح الأمني والعسكري إلى السطح.

وفور اندلاع الصراع، كانت الأمم المتحدة حاضرة في المشهد من خلال مواصلة المبعوث الأممي فولكر بيرتس لعمله، واستمرار مشاركته في دعوات التهدئة لوقف إطلاق النار، كما استمر في مراقبة الأحداث عن كثب لتقديم إحاطة للأمم المتحدة عما يجري في البلاد، إذ كشف خلال كلمته أمام مجلس الأمن في 25 أبريل الماضي عن عدم التزام طرفي الصراع بالهدن الإنسانية، وأسند إليهما المسئولية عن سوء الأوضاع الإنسانية وتدمير البنية التحتية.

لكن لم يكن للبعثة الأممية تأثير إيجابي على مسار الأحداث، إذ كان انخراطها في المشهد مختلفًا حوله، وفي السادس والعشرين من مايو الماضي أرسل رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان للأمين العام للأمم المتحدة يطالبه بتغيير المبعوث الأممي، نظرًا لمزاعمه حول نجاح الاتفاق الإطاري رغم كونه السبب فيما آلت إليه الأحداث.

وسرعان ما أدان الأمين العام للأمم المتحدة الاشتباكات ودعا الأطراف لوقف فوري لإطلاق النار، كما تواصل مع القادة الإقليميين لبحث سبل تهدئة الأزمة، إذ تواصل مع الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كذلك تواصل مع طرفي الصراع، وعرض الأمين العام بذل مساعيه الحميدة، بالتنسيق عن كثب مع الجهود الجارية، لاستعادة الأمن وإكمال العملية السياسية الدائرة.

وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة حول السودان في مطلع يونيو 2023، أكدّ خلالها على خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، ودعا الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية، وجاء في قراره تمديد تفويض "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة (يونيتامس) لدعم المرحلة الانتقالية في السودان" حتى الثالث من ديسمبر 2023.

على المستوى الإنساني، تصدرت وكالات الأمم المتحدة قيادة الجهود الإنسانية في السودان، إذ أعادت الأمم المتحدة تعديل خطة الاستجابة الإنسانية للسودان. وتسعى خطة الاستجابة الإقليمية لدعم حصول دول الجوار الإقليمي على حوالي 470.4 مليون دولار، لتوفير الدعم للاجئين والمجتمعات المضيفة في كل من مصر وجنوب السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى؛ إذ يهدف التمويل إلى دعم أكثر من مليون شخص.

ووفقًا للمفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين فيليبو غراندي، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، تحتاج الأزمة السودانية لالتزام قوي من المانحين والدول الشريكة لدعم خطط الاستجابة وتوسيع نطاق العمليات الإنسانية. وقد شاركت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في مؤتمر الاستجابة الإنسانية لدعم السودان، الذي انعقد في جنيف في 19 يونيو الماضي لبحث آليات تمويل الاحتياجات الإنسانية، برئاسة مصرية قطرية سعودية ألمانية وبمشاركة الاتحاد الأوروبي.

حدود الدور ومعوقات الفاعلية

يبدو من الجهود الدبلوماسية التي أولتها المنظمات الإقليمية والدولية للأزمة في السودان، أنها لم تَرْقَ حتى الآن لبناء آلية حقيقية لوقف إطلاق النار وتثبيت الوضع الميداني، تجنبًا للمعاناة الإنسانية وتمهيدًا لبناء عملية سياسية متوافق حولها. كذلك يغيب التنسيق عن كافة الآليات الجماعية سواء الإقليمية أو الدولية، وكذلك التنسيق داخل المنظمة الواحدة، وهو الأمر الذي تجلى بوضوح في آلية الإيجاد، التي أثّرت التوازنات الإقليمية والسياسية على آلية اتخاذ القرار بداخلها، مما جعل هناك تحفظًا من الجانب السوداني على مخرجات القمة التي نقلت رئاسة آلية الإيجاد من جنوب السودان إلى كينيا.

تأتي هذه الجهود على خلفية سابقة مُنيت بالإخفاق، إذ كانت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيجاد حاضرين بقوة في المشهد السوداني، وساهمت جهودهم في إنجاز الاتفاق الإطاري، الذي مهد لفصل جديد مأزوم، مما يجعل مرجعيتهم السياسية محل شك لما يمكن أن تلعبه تلك المنظمات من أدوار مستقبلية في إدارة الأزمة.

ولا يمكن استبعاد جامعة الدول العربية من محدودية الدور والفاعلية في الأزمة، رغم انعقاد الاجتماع الطارئ حول السودان برئاسة مصرية في 7 مايو الماضي، والذي خرج بتوصية لتشكيل لجنة سعودية مصرية للتواصل مع طرفي النزاع في السودان. لكن انحصار المباحثات في جدة على الوساطة الأمريكية السودانية، أدى إلى تهميش كافة المبادرات الإقليمية، التي تسعى للتنسيق وتوحيد الجهود، رغم تعارض الرؤى التي تحملها كافة الأطراف لتسوية الصراع.

قضايا السياسات العامة

مد الطرق بجبانة القاهرة.. تسهيل للتنقل أم هدر للتراث؟

شهد الرأي العام المصري جدالًا حول مد محاور الطرق بنطاق جبانة القاهرة التاريخية، إذ يعتبرها البعض ضرورية لتسهيل انتقال المواطنين بين نطاقي شرق وغرب محافظة القاهرة، خاصة وأن الجبانة بعد أن كانت خارج المدينة جهة الشرق أصبحت تقسمها طوليًا من الشمال إلى الجنوب بامتداد 9 كم تقريبًا من العباسية شمالًا إلى البساتين جنوبًا. في المقابل، يرفض آخرون ذلك ويعتبرونه انتهاكًا لجزء أصيل من القاهرة التاريخية، إذ نمت الجبانة على مدار قرون، وأن أي عملية تغيير ستطرأ على ملامحها ستؤدي إلى إفقاد القاهرة جزءًا من تراثها وهويتها المميزة.

لماذا تأخر تنفيذ البرنامج المصري للطروحات الحكومية؟

في ديسمبر 2022، أصدرت الحكومة المصرية الوثيقة الإطارية لسياسة ملكية الدولة، وهي المرة الأولى التي تصدر فيها وثيقة تنظم إدارة الدولة لأصولها في الاقتصاد، وتخطط آليات مشاركة القطاع الخاص، وطبيعة مشاركة الدول في القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام أو الأخرى التي تنوي التخارج منها، لكنها ستظل ملتزمة باستحقاقاتها الاجتماعية والاقتصادية أمام المواطنين، وفقًا للدستور. وإثر ذلك، طرحت الحكومة 32 شركة من الشركات التابعة للقطاع العام للبيع بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي، لكن هذا البرنامج للطروحات قد تأخر تنفيذه.. فلماذا؟

عقد على ثورة 30 يونيو.. كيف تغيّرت حالة مصر؟

بعد عقد كامل على ثورة 30 يونيو 2013 التي خرج فيها الشعب المصري مدافعًا عن هويته الوطنية في مواجهة حكم جماعة الإخوان، تغيرت مصر في مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع والسياسة الخارجية، خاصة بعد أن عرفت البلاد خلال العام الذي حكم فيه الإخوان انهيارًا في الخدمات الاجتماعية، وانفلات الأمن، وتدهور البنية التحتية، وانهيار الاقتصاد القومي، والاستقطاب السياسي والمجتمعي. وبرغم التحديات التي واجهتها الدولة والمجتمع في مصر، خلال هذا العقد، إلا أن التكاتف الاجتماعي والمؤسسي ظل حصنًا أساسيًا للدولة المصرية التي استطاعت المضيّ في تحقيق العديد من الإنجازات.

مد الطرق بجبانة القاهرة.. تسهيل للتنقل أم هدر للتراث؟

مصطفى عبد اللاه
باحث ببرنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد الرأي العام المصري جدالًا حول مد محاور الطرق بنطاق جبانة القاهرة التاريخية، إذ يعتبرها البعض ضرورية لتسهيل انتقال المواطنين بين نطاقي شرق وغرب محافظة القاهرة، خاصة وأن الجبانة بعد أن كانت خارج المدينة جهة الشرق أصبحت تقسمها طوليًا من الشمال إلى الجنوب بامتداد 9 كم تقريبًا من العباسية شمالًا إلى البساتين جنوبًا. في المقابل، يرفض آخرون ذلك ويعتبرونه انتهاكًا لجزء أصيل من القاهرة التاريخية، إذ نمت الجبانة على مدار قرون، وأن أي عملية تغيير ستطرأ على ملامحها ستؤدي إلى إفقاد القاهرة جزءًا من تراثها وهويتها المميزة.

وسط هذا الجدال لم يشهد الشارع المصري أية أطروحات وسطية لبناء استراتيجية تهتدي بها الدولة في عملية تطوير مشروعات الطرق والمحاور المرورية في نطاق الجبانة، وهو ما سيضمن بدوره تقليل أية آثار سلبية محتملة على تراثها. ولعل ذلك ما دفع القيادة السياسية إلى توجيه الحكومة المصرية لتشكيل لجنة تضم كافة الجهات ذات الصلة، والأثريين المتخصصين، والمكاتب الهندسية الاستشارية، لتقييم موقف نقل المقابر ببعض مناطق الجبانة، وتحديد بدائل التعامل مع الحالات ذات الطبيعة الخاصة، في ظل رؤية متكاملة تُعلن أبعادها أمام الرأي العام.

تاريخ ممتد عبر العصور

اتفق عدد من المؤرخين على أن أول ظهور لجبانة القاهرة كان في زمن صدر الإسلام، حينما أمر الخليفة عُمر بن الخطاب قائد جيوشه الصحابي عمرو بن العاص باتخاذ سفح المقطم الواقع إلى الشرق من مدينة الفسطاط مقبرة للمسلمين. ووفقًا للمؤرخين، فإن اسم جبانة القاهرة (القرافة) مشتق من اسم إحدى بطون قبيلة المعافر اليمنية التي شهدت فتح مصر، والمعروفة باسم بني قرافة، حيث سكن أبناؤها المنطقة الصحراوية المعزولة الواقعة إلى الغرب من الجبانة لمدة جاوزت الأربعة قرون.

وحظيت جبانة القاهرة منذ نشأتها باهتمام الحكام والشعب على حد سواء، ويعود ذلك الأمر إلى احترام وإجلال المجتمع المصري لفكرة الموت والبعث منذ عهد مصر القديمة، كما كان للأديان السماوية التي اعتنقها المصريون، سواء اليهودية أو المسيحية أو الإسلام، دور في تعزيز فلسفة احترام المقابر والموتى، وهو ما أسهم في توسع القرافة خلال عهود الأمويين والعباسيين ومن بعدهم الطولونيون والإخشيديون والفاطميون.

ترصدت المصادر التاريخية أيضًا التحولات الثقافية والاجتماعية التي طرأت على القرافة، فلم يكن يقتصر نشاطها على دفن الموتى، بل تجاوز ذلك إلى إنشاء المساجد والمصاطب الصوفية والحمامات والأسواق والطواحين والتكايا، بل وإنشاء المنازل والقصور، حتى تحولت القرافة مع مرور الزمن إلى متنزه ومزار رئيسي، إذ حرصت الأسر القاهرية على زيارة متوفيها في أيام الجمع والأعياد الدينية.

واتسع حجم القرافة على امتداد العصور، فبعد أن كان موقعها في المنطقة المحصورة بين المقطم والفسطاط فقط، أضاف الأيوبيون مساحة شمالية جديدة ملحقة بها، لتقسم قرافة القاهرة على إثر ذلك إلى اثنتين؛ إحداهما قديمة عرفت باسم القرافة الكبرى، أما الأخرى فعرفت باسم القرافة الصغرى (الخريطة رقم 1). ولما جاء عهد المماليك، ظهر جزء أحدث من القرافة، وهو الواقع حاليًا حول ميدان السيدة عائشة، وحول طريق صلاح سالم، والمعروف باسم قرافة المماليك (الخريطة رقم 2). وبخلاف القرافة، ظهرت جبانات منفردة وصغيرة حول مدينة القاهرة التاريخية، أغلبها اندثر لكن بعضها باقٍ إلى الآن، مثل: جبانة باب النصر، وجبانة زين العابدين.

خريطة رقم 1: القرافتان الكبرى والصغرى

المصدر: Historic cemeteries: component of the urban regeneration project for historic Cairo, 15 Jan 2013, UNESCO.

ملاحظة: أدى تنامي مساحة القرافتين الكبرى والصغرى إلى التحامهما حتى أصبحتا حاليًا كتلة واحدة.

خريطة رقم 2: قرافة المماليك

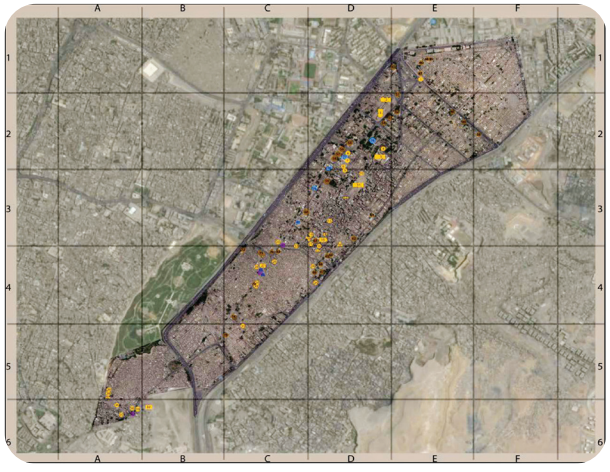

المصدر: Historic cemeteries: component of the urban regeneration project for historic Cairo, 15 Jan 2013, UNESCO.

لم ينقطع اهتمام المصريين بعد ذلك بالقرافة، إذ استمروا في تعميرها على مدار القرون الماضية، حتى أضحت في يومنا هذا ثاني أهم جبانة إسلامية في العالم بعد البقيع في السعودية. إذ تضم القرافة المئات من المقابر التي تكاد تضاهي في جمالها وروعة تصميماتها أعظم المساجد والقصور المبنية على الطرازين الإسلامي والحديث، وهو ما دفع اليونسكو في عام 1979 إلى ضم الجبانة، بكل ما تحويه من آثار مسجلة وغير مسجلة، لقائمة التراث العالمي، على اعتبار أنها جزء من نسيج مدينة القاهرة التاريخية. كما نجحت أجهزة الدولة المصرية خلال العقود الماضية في إدراج ما يزيد على مائة أثر من مختلف الحقب الزمنية داخل محيط القرافة في قوائم الآثار ذات القيمة المعمارية والتاريخية.

مجموعة من المقابر والقباب ذات الطراز المميز بنطاق جبانة القاهرة التاريخية

المصدر: تصوير الباحث، زيارة ميدانية لجبانة القاهرة، 15 يونيو 2023.

احتياجات المدينة تتعاظم

شهدت مدينة القاهرة، على مدار العقود الماضية، حالة من التضخم على الناحيتين السكانية والعمرانية، إذ توضح الإحصاءات الرسمية أن التعداد الإجمالي لسكان القاهرة في عام 1960 لم يكن يجاوز 3.5 ملايين نسمة، إلا أنه وبفعل عوامل متعددة، تضاعف حتى فاق 10.25 ملايين نسمة في عام 2023، فيما يتوقع أن يجاوز تعداد سكان المدينة بحلول 2050 أكثر من 16 مليون نسمة.

تنامي تعداد سكان القاهرة بين العامين 1960 - 2023 " بالمليون نسمة"

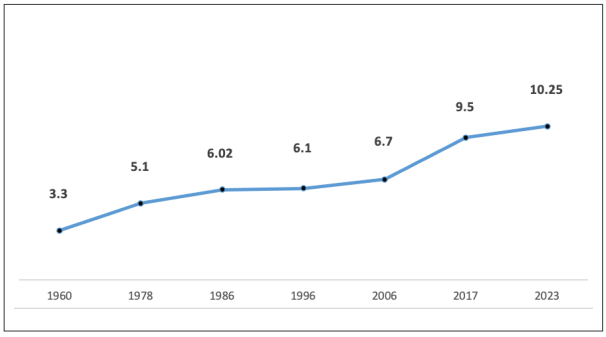

المصدر: تعدادات السكان، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

دفع التنامي السكاني للقاهرة نحو توسيع الرقعة المأهولة للمدينة لتصل مساحتها في عام 2022 إلى 46,698 فدان وفق بيانات محافظة القاهرة، كما زاد على العدد الفعلي لأحياء القاهرة السكنية بين العامين 2023-1960 ما مجموعه 18 حيًا ليصل عددها في العام الأخير إلى 38 حيًا، إضافة إلى تشييد مجموعة من المجتمعات العمرانية الجديدة على الجانبين الشرقي والجنوبي لمدينة القاهرة القديمة، مثل: القاهرة الجديدة، ومدينة السلام، ومدينتي بدر والشروق، ومدينة 15 مايو.

خريطة أحياء القاهرة عام 2022 خريطة أحياء القاهرة عام 1960

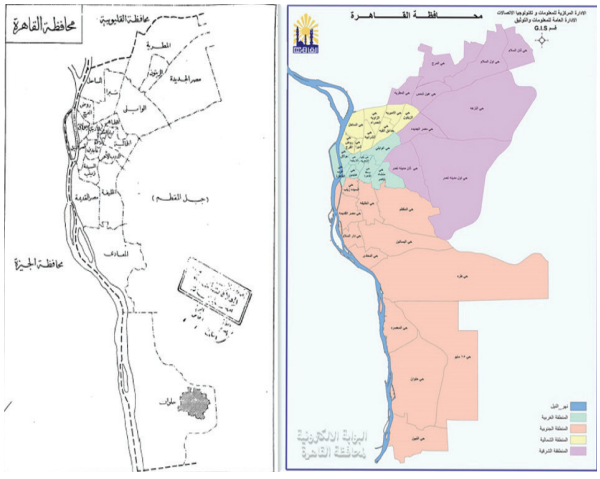

الموقع الرسمي لمحافظة القاهرة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تسبب توسع مساحة المدينة وتنامي عدد سكانها في وجود اختناقات مرورية شبه مستديمة على المحاور والطرق الرئيسية بالقاهرة، مثل: شارع رمسيس وكوبري السادس

من أكتوبر، وميدان السيدة عائشة، ومدخل المقطم الغربي، وطريق النصر.. وغيرها، وهو ما ساهم وفق تقديرات البنك الدولي في خسارة البلاد قرابة 8 مليارات دولار أمريكي سنويًا، نتيجة للزحام والحوادث والتلوث السمعي والبصري.

وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الـ20، وأثناء العقد الأول من القرن الـ21، قامت مؤسسات محلية ودولية بتقديم مخططات ومقترحات متنوعة لتشييد منظومة متكاملة ومتطورة للربط والنقل البري، لكن لم يكن بمقدور الدولة المصرية أن تنفذ تلك المقترحات لأسباب متنوعة، من أبرزها ضعف الإمكانات المادية، وخفوت الإرادة السياسية.

إلا أن ثورة الثلاثين من يونيو 2013 كانت باعثًا لعودة طموحات التنمية التي افتقدتها مدينة القاهرة على مدار عقود، حيث حرصت القيادة السياسية الحالية على تطوير وتنفيذ المخططات التي جرى تأجيلها من قبل، ومنها توسعات شبكة المترو والمونوريل وإنشاء خطوط الحافلات الترددية السريعة، بالإضافة إلى تشييد شبكات من الطرق والمحاور المرورية التي تربط أحياء القاهرة المترامية في شرقها وغربها، ومنها مثلًا وليس حصرًا محور المشير علي فهمي، ومحور امتداد رمسيس، ومحور جوزيف تيتو.

تطلب إكمال الشبكة الجديدة تشييد مجموعة محاور مرورية أعلى منطقة قرافة القاهرة، مثل: محور ياسر رزق، ومحور جيهان السادات، ومحور الحضارات، ومحور الفردوس، بالإضافة إلى توسيع عدد من الطرق والميادين الرئيسية، مثل ميداني السيدة عائشة والسيدة نفيسة والطرق المحيطة بهما، وذلك لتسهيل التنقل بين مناطق الوايلي وعابدين والأزبكية والقاهرة الخديوية (وسط البلد) والفسطاط من جهة، وبين مناطق المقطم ومدينة نصر ومصر الجديدة من جهة أخرى.

من هنا، بدأ الخلاف المجتمعي بين رأي يطالب بحفظ تراث القرافة، وعدم المساس بمكوناته بأي صورة كانت، وبين رأي آخر يطالب باستكمال مشروعات الطرق والمحاور لحل مشكلة اختناقات القاهرة، وهو ما يتماشى مع احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

الجبانة في بؤرة الاهتمام

من المنتظر أن يقوم الخبراء المشاركون في اللجنة الفنية التي وجهت القيادة السياسية بتشكيلها في 12 يونيو الماضي بمناقشة التحديات التي تعيق استكمال مشروعات المحاور المرورية الجاري تنفيذها، والتي تمر فوق جبانة القاهرة، وسيكون أول الملفات المطروحة على تلك اللجنة هو كيفية تقليل حجم الأضرار التي قد تسببها تلك المشروعات على نسيج قرافة القاهرة العمراني، كما يُتوقع أن يُدار نقاش جاد حول كيفية حفظ المقابر والمباني ذات التصميمات المميزة، أو المنتمية لمشاهير وشخصيات خالدة في مسيرة الدولة المصرية في العصرين الإسلامي والحديث.

ولعلّ هذا النقاش وما سيليه من إجراءات لن يكون الأول من نوعه على مدار تاريخ مصر، فقد تناولت المصادر التاريخية أحداثًا مشابهة من أزمنة مختلفة، ومنها ما حدث في عهد الظاهر بيبرس الذي عزم في نهاية فترة حكمه على إجراء عملية تطوير شاملة بالقرافة، لكنه قبل أن يُقدِم على هذا الفعل آثر أن يستفتي رأي كبار رجال الدين، وذلك لعدم وقوع فتنة أو بلبلة بين أبناء المجتمع، ولقد وافقه كل العلماء على ذلك؛ إلا أن القدر لم يمهله الكثير حيث لقي وجه ربه وهو يجاهد جيوش الصليبيين والمغول في الشام.

تتناول أيضًا صفحات الصحف أخبارًا متنوعة عن عمليات جرت من قبل لنقل منشآت أثرية وتراثية معرضة للخطر داخل محيط القرافة، منها، على سبيل المثال، عملية نقل قبة يعقوب شاه المهمندار من مكانها القديم، والذي وقع في مسار مشروع تشييد طريق صلاح سالم أواخر الخمسينيات إلى موقع آخر موازٍ، وأيضًا عملية نقل مشهد آل طباطبا من موقعه القديم الذي غمرته المياه الجوفية بجوار بحيرة عين الصيرة إلى موقع آخر قريب من متحف الحضارة.

مقترحات أساسية

تدفع تلك التجارب السابق ذكرها إلى توقع أن تجد اللجنة القائمة حاليًا لمناقشة مد محاور في نطاق جبانة القاهرة التاريخية طريقة لحل التناقض بين تطوير مشروعات الطرق في مقابل المحافظة على التراث الأثري للجبانة، لكنّ هناك عددًا من النقاط المقترحة في هذا الصدد وهي:

- قد يكون من المناسب أن لا تتعجل الجهات المختصة في تنفيذ مشروعات الطرق المارة بمحيط جبانة القاهرة، وذلك لترك فترة زمنية كافية أمام اللجنة السالف الإشارة إليها لعمل دراسات معمقة حول كيفية تلافي الآثار السلبية التي قد تضر بالبنية التراثية لقرافة القاهرة التاريخية.

- من المفيد أن تُعرض النتائج التي خَلُصت إليها تلك اللجنة على الأعضاء المختصين بملفات الآثار والثقافة والتنمية العمرانية بمجلس النواب، وأيضًا على الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، كما يجب على اللجنة دراسة ردود أفعال الأطراف المختلفة بدقة، وإجراء التعديلات التي يُجمع عليها أصحاب المصلحة، وهو ما من شأنه أن يرضي الرأي العام ويمنع حالات الضجر والاعتراض المجتمعي مستقبلًا.

- يُقترح أن تستمر أعمال تلك اللجنة حتى بعد فترة إنهاء تقريرها الخاص بمحاور الطرق، فالجبانة تواجه العديد من التحديات التي لم يُلتفت إليها على مدار عقود، وذلك على الرغم من مكانتها التاريخية والتراثية، ومن تلك التحديات انتشار ظاهرة ساكني المقابر، كما تعاني جبانة القاهرة من انتشار المتسولين واللصوص ومروجي المخدرات، مما يستدعي وقفة جادة من قبل أجهزة الدولة.

- أن هناك العشرات وربما المئات من القبور والأضرحة والأحواش التي لم تتأثر بمشروعات المحاور الجارية، وتتميز تلك القبور بروعة تصميماتها، لكنها لا تزال خارج دائرة الضوء، ولا يعلم الشعب المصري بوجودها، كما أنها ليست على قوائم التراث والآثار، وهو ما يتطلب تنسيق مشروع قومي يتشارك فيه المجلس الأعلى للآثار، والجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ومحافظة القاهرة، وعدد من كليات الآثار وكليات السياحة، بهدف إعداد قائمة محدثة للمباني التي يمكن إدراجها على قوائم المنشآت ذات القيمة التاريخية والمعمارية، بالإضافة إلى إعداد خطة هدفها خلق مسارات سياحية داخل القرافة، للتكامل بذلك مع مشروعات الدولة الرامية لتطوير القاهرة الإسلامية.

لماذا تأخر تنفيذ البرنامج المصري للطروحات الحكومية؟

أحمد بيومي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ديسمبر 2022، أصدرت الحكومة المصرية الوثيقة الإطارية لسياسة ملكية الدولة، وهي المرة الأولى التي تصدر فيها وثيقة تنظم إدارة الدولة لأصولها في الاقتصاد، وتخطط آليات مشاركة القطاع الخاص، وطبيعة مشاركة الدول في القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام أو الأخرى التي تنوي التخارج منها، لكنها ستظل ملتزمة باستحقاقاتها الاجتماعية والاقتصادية أمام المواطنين، وفقًا للدستور. وإثر ذلك، طرحت الحكومة 32 شركة من الشركات التابعة للقطاع العام للبيع بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي، لكن هذا البرنامج للطروحات قد تأخر تنفيذه.. فلماذا؟

تطوّر ملكية الدولة

- يعود السبب الرئيسي لتواجد الدولة بكثافة في القطاعات الاقتصادية إلى المرحلة التي أعقبت ثورة يوليو في عام 1952، إذ كان الوضع الاقتصادي للبلاد حينها متردياً، وهناك حالة خوف أو غياب تام من جانب القطاع الخاص، فضلاً عن نقص لرأس مال القطاع الخاص والذي كان يحتاج إلى فترات زمنية ليتراكم، حيث لم تكن السياسات الاقتصادية الرأسمالية كما هي عليه الآن، وهو الأمر الذي دفع الإدارة السياسية للبلاد -آنذاك- إلى التوسع في إنشاء شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، والتي شملت قطاعات استراتيجية وغير استراتيجية.

- مع تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في عقد السبعينيات، تعرضت الصناعة الوطنية لأضرار جراء منافسة المنتجات المستوردة؛ إلا أن ذلك العقد شهد تراكمًا لرأس مال القطاع الخاص، والذي بادر بإنشاء مصانع والحصول على بعض الشراكات من المستثمرين الأجانب. ومع زيادة المنتجات المستوردة، ارتفع عجز الميزان الجاري المصري مع العالم الخارجي، وزاد عجز الموازنة العامة للدولة، والتي طالبت شركات القطاع العام وقطاع الأعمال بتوزيع جزء كبير من أرباحها كل عام لتغطية عجز الموازنة، وهو ما وقف عائقًا أمام قدرة تلك الشركات على تحديث العمليات التصنيعية بها.

- بمرور الوقت، تزايدت خسائر شركات القطاع العام وتوقفت خطوط إنتاجها. وبما أن القانون الخاص بهذه الشركات لا يسمح بالتخلي عن العاملين لتخفيض التكاليف التشغيلية، فقد اتجهت للاستدانة من البنوك للإنفاق على الأجور وتحديث خطوط إنتاجها المتهالكة؛ إلا أن تلك السياسات لم تُجْدِ نفعًا في ظل التكاليف التشغيلية الباهظة التي تتكبدها الشركات، والتي أضافت تكاليفُ الديون أعباءَ إضافية إليها.

- بعد أكثر من 60 عامًا، أصبح عدد شركات القطاع العام وقطاع الأعمال حوالي 119 شركة مملوكة لعدد 7 شركات قابضة، بإجمالي قيم أصول تتجاوز التريليون جنيه مصري، وحجم مديونيات يتجاوز 42 مليار جنيه مصري، فضلاً عن الشركات المملوكة للجهات الحكومية الأخرى والتي تشكل في مجموعها أكثر من 70% من الاقتصاد المصري. دفع ذلك العديد من المؤسسات الدولية للمطالبة بخفض حصة الشركات الحكومية في الاقتصاد المصري لصالح القطاع الخاص، ووضع مستهدف لوصول حجم الاستثمارات الخاصة بالاقتصاد إلى 65% بدلًا من النسبة الحالية التي تتراوح بين 20 – 30%.

خطة الطروحات

- دفعت تلك الأهداف مجلس الوزراء إلى إعلان خطته لطرح 32 شركة من الشركات التابعة للقطاع العام للبيع بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي بهدف جمع مبلغ 10 مليارات دولار سنويًا، في إطار برنامج زمني مداه 4 سنوات يتم فيها جمع 40 مليار جنيه مصري، بحيث تنخفض فيها حصة القطاع العام بالاقتصاد إلى حوالي 35%. وقد تم الإعلان عن عزم الحكومة طرح شركتين أُخريين قبل نهاية يونيو 2023 لجمع 2 مليار دولار يتم استخدامها في الوفاء بالتزامات الحكومة في الفترة قصيرة الأجل.

- ومع ذلك، لا يبدو أن هناك أي خطوات ملموسة في تنفيذ الوعود التي قطعها مجلس الوزراء بطرح الشركات، ويمكن القول إن الوقت الذي قُدِّر لإنهاء الإجراءات الخاصة بالفحص النافي للجهالة وتأهيل الشركات من الناحية القانونية والحوكمة للطرح العام ليس كافيًا، إذ قدرت الحكومة الانتهاء من تلك الخطوات خلال فترة 4 أشهر؛ إلا أن الفترة المطلوبة للقيام بمثل هذه الإجراءات قد تكون أطول، مما ترتب عليه عدم طرح أيٍّ من الشركات التي تم الإعلان عنها حتى الآن.

- من جانب آخر، شهد النصف الأول من عام 2023 طرح حصة 9.5% من شركة المصرية للاتصالات المملوكة بنسبة 80% لوزارة المالية مقابل مبلغ 3.7 مليارات جنيه مصري (121.6 مليون دولار تقريبًا). لكن هذه الشركة لم تكن ضمن قائمة الـ32 شركة المملوكة للدولة

والقوات المسلحة، والتي تعتزم الحكومة طرحها عبر البورصة أو من خلال صفقات استراتيجية للمستثمرين.

أسباب تأخر التنفيذ

- تتعدد الأسباب التي تفسر سبب تأخر تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، حيث مر النصف الأول من عام 2023 دون تحقيق أي تقدم ملموس في هذا الملف. فمن جهة، هنالك اختلاف في الاستراتيجيات الاستثمارية بين المستثمرين الأجانب (الطرف المشتري) والحكومة (الطرف البائع)، حيث يرغب المستثمرون في الحصول على حصص أغلبية بتلك الشركات بما يمكنهم من إعادة هيكلتها والحفاظ على استثماراتهم بتلك الشركات. ودون حصة الأغلبية، فقد لا يرغب المستثمرون في ضخ استثماراتهم بالشركات، وهو ما تراه الحكومة المصرية مرفوضًا وتهديدًا للأمن القومي المصري، خاصة أنه يتم الحديث عن شركات توفر سلعًا استراتيجية بالاقتصاد المصري وتمس أمن المواطن بشكل أساسي.

- من جهة أخرى، يظل تسعير العملة المصرية نقطة جدال كبيرة بين الطرفين البائع والمشتري للأصول المصرية، ففي الوقت الذي يرى فيه مجلس الوزراء الجنيه المصري مقومًا بأقل من قيمته، وأن القيمة العادلة له هي 24 جنيهًا مصريًا للدولار، يرى المستثمرون الأجانب أن الحكومة لم تفِ بتعهداتها الخاصة بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، والتي ينصّ أحد شروطها على تطبيق سياسة تسعير مرن للجنيه المصري، وإطلاق العنان للسوق لتسعير قيمة العملة، وهو ما قد يترتب عليه انخفاض قيمه الجنيه المصري إلى مستويات قد تفوق 40 جنيهًا مصريًا للدولار وفقًا للتقارير الدولية، وهو ما تراه الحكومة المصرية تهديدًا لاستقرار الاقتصاد المصري والأمن القومي للبلاد. إذ إن سعر الصرف يؤثر على تكلفة كافة السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن.

- بذلك، يظل ملف خفض نصيب الحكومة المصرية في قطاعات الاقتصاد وطرح الشركات الحكومية المصرية للبيع بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي معلقًا وقيد التفاوض بين المستثمرين الراغبين في الضغط للحصول على الشركات بأسعار أقل بعد خفض سعر العملة، والتمكن من الحصول على حصص غالبية بها، وبين الحكومة التي ترى أن تلك الشركات استراتيجية ومقومة بقيم أقل من القيمة العادلة لها، وأن بيع حصص غالبية بها في الوقت الحالي هي خسارة كبيرة للاقتصاد المصري.

عقد على ثورة 30 يونيو.. كيف تغيّرت حالة مصر؟

د. نهى بكر
عضو الهيئة الإستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد عقد كامل على ثورة 30 يونيو 2013 التي خرج فيها الشعب المصري مدافعًا عن هويته الوطنية في مواجهة حكم جماعة الإخوان، تغيرت مصر في مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع والسياسة الخارجية، خاصة بعد أن عرفت البلاد خلال العام الذي حكم فيه الإخوان انهيارًا في الخدمات الاجتماعية، وانفلات الأمن، وتدهور البنية التحتية، وانهيار الاقتصاد القومي، والاستقطاب السياسي والمجتمعي. وبرغم التحديات التي واجهتها الدولة والمجتمع في مصر، خلال هذا العقد، إلا أن التكاتف الاجتماعي والمؤسسي ظل حصنًا أساسيًا للدولة المصرية التي استطاعت المضيّ في تحقيق العديد من الإنجازات.

المجال الأمني

- عملت الدولة المصرية عقب ثورة 30 يونيو على استتباب الأمن والاستقرار من خلال تعزيز إنفاذ القانون، وتطوير ودعم جهاز الشرطة بالقدرات البشرية، والعتاد اللازم، وإمداده بالتكنولوجيا الحديثة، ومنها استخدام كاميرات المراقبة، ونظام التعرف على الوجوه، وأنظمة الإنذار المبكر. كما تم تعزيز الأمن الحدودي للحد من تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، وزيادة الحضور الأمني في المناطق الحيوية، والمعابر الحدودية، والمطارات والمحطات والأماكن السياحية.

- تفعيل عمليات مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، إذ تم إحكام الإطار التشريعي من خلال المادة 234 من الدستور المصري التي تتعامل مع الإرهاب على أنه "تهديد لأمن الدولة وأمن المواطنين"، فضلًا عن إصدار قانون الكيانات الإرهابية في نوفمبر 2014، ثم قانون مكافحة الإرهاب في أغسطس 2015، مما دعم ضبط سياسات المكافحة، من حيث المساءلة، كما تم زيادة عدد العمليات الأمنية وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

- تكثيف مجهودات مكافحة تمويل الإرهاب وتفكيك شبكاته والقبض على عناصره، كما تم القضاء على جماعات إرهابية في مصر مثل: أنصار بيت المقدس، وأجناد مصر، وكتائب أنصار الشريعة، خاصة في سيناء، تلا ذلك تنمية المناطق التي تم اجتثاث الإرهاب فيها منعًا لعودته، لذلك تم تطوير ميناء العريش وتوسيعه ورفع كفاءته، وأيضًا مشروع استصلاح 400 ألف فدان من الأراضي الصحراوية مع الاهتمام بأهالي سيناء وتنمية مناطقهم.

- تطوير ومضاعفة القدرة العسكرية المصرية، عبر تنويع مصادر السلاح، بحيث صارت القوات المسلحة تصنف ضمن أقوى 10 جيوش في العالم. وجاء ذلك كثمرة لبرنامج تحديث شامل في التدريب والكفاءة القتالية وغيرها، كما وضعت خطة تسليح القوات المسلحة على أساس تهديدات حالية ومستقبلية محتملة، لبناء قوة قادرة على الدفاع عن الأمن القومي، وصون المصالح العليا المصرية في الخارج.

المجال الاقتصادي

- ركزت الدولة المصرية على الأمن الغذائي كإحدى الأولويات الاقتصادية، إذ تم إطلاق العديد من المشروعات العامة لتحقيق هذا الهدف، منها: برنامج تطوير الري الحديث لتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، وبرنامج الأسمدة العضوية لتحسين جودة التربة وزيادة الإنتاجية الزراعية، ومشروع تحسين البذور لتطوير وتحسين جودة البذور المستخدمة في الزراعة، وبرنامج تنمية الثروة الحيوانية لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية عبر تطوير تقنيات الرعي والتغذية والرعاية الصحية للحيوانات، ومشروع "المليون ونصف المليون فدان"، ومشروع الدلتا الجديدة.

- تحسين مؤشرات الاستثمار والنمو الاقتصادي مما مكّن الدولة المصرية من اجتياز أزمة "كوفيد 19" في ظل انكماش الاقتصاد العالمي، وتنفيذ مشاريع كبرى لتحسين البنية التحتية في البلاد. ففي قطاع السكك الحديدية، تم تطوير وصيانة 100 محطة، وتجديد 500 كيلومتر سكك حديدية، والتطوير الشامل لنحو 400 مزلقان، وإضافة 240 عربة مكيفة جديدة، وتطوير 500 عربة أخرى. أما داخل مترو الأنفاق، فتم توريد 24 قطارًا مكيفًا للخط الأول/ الثاني، وتطوير وتحديث 17 قطارًا، وتركيب 850 بوابة إلكترونية جديدة، وتركيب 100 ماكينة تذاكر، كما تم افتتاح عدد من الخطوط في الخط الثالث من مترو الأنفاق، وبدء تفعيل قطار المونوريل الخاص بالعاصمة الإدارية الجديدة. كذلك تم تطوير شبكة الطرق السريعة لنحو 20 مليون راكب يوميًا، والمساهمة في نقل حوالي 450 مليون طن سنويًا من البضائع، عبر تنفيذ 350 مشروعًا بإجمالي استثمارات تُقدر بأكثر من 100 مليار جنيه.

- في قطاع الموانئ، تم شق قناة السويس الجديدة بأيادٍ وأموال مصرية، وتطوير موانئ الغردقة وسفاجا ونويبع، وإنشاء أرصفة جديدة بميناء دمياط، ومحطة

انتظار خارجية بميناء الغردقة، كما تم توريد قاطرات بحرية للعمل بالموانئ، وتطوير النقل النهري.

- توسيع شبكة الكهرباء وتحسين توزيعها لتوفير خدمات الكهرباء للمناطق الأكثر احتياجًا، والاعتماد على الطاقة غير الأحفورية بإنتاج الطاقة من الرياح، والطاقة الشمسية، حيث تم إنشاء مشروع بنبان في أسوان، وهو أضخم محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على مستوى العالم؛ حيث صمم لإنتاج 2000 ميجاوات إضافية من الكهرباء للشبكة القومية الموحدة.

- تطوير شبكة الصرف الصحي وتحسين جودة المياه، فمصر تحتاج سنويًا 81 مليار متر مكعب من المياه توفر منها 55,5 مليارًا عبر نهر النيل، ونحو 6 مليارات من التحلية والآبار، وتعاني من فجوة في الكميات المتبقية، ويستحوذ القطاع الزراعي على نحو 75% من الاستهلاك السنوي. لذلك، نفذت الدولة محطات تحلية في منطقة مطروح والضبعة وجنوب سيناء الواحة والعين السخنة، بالإضافة إلى 3 محطات عملاقة أخرى في الجلالة وشرق بورسعيد والعلمين الجديدة. أضف إلى ذلك توفير المياه النظيفة للمناطق الأكثر احتياجًا، حيث تم تنفيذ عدد 16 محطة مياه شرب بمحافظات الجمهورية، و13 من محطات معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي.

- تحسين البنية التحتية للاتصالات عن طريق تطوير شبكات الاتصالات، وتحسين خدمات الإنترنت والهاتف المحمول، والرقمنة.

- التركيز على المشروعات الصناعية التنموية العملاقة، ومن أهمها مدينة الروبيكي للجلود على مساحة 500 فدان، ومدينة الأثاث بدمياط على مساحة تقترب من 331 فدانًا، وأيضًا مجمع الصناعات البلاستيكية بمنطقة مرغم في الإسكندرية على مساحة تقترب من500 فدان، ومدينة السادات الصناعية المخصصة لصناعة النسيج على مساحة 3 ملايين متر باستثمارات 7 مليارات دولار، ومدينة كوم أوشيم الجديدة على مساحة 7800 فدان وهي الأضخم في المنطقة.

- تحسين البنية التحتية السياحية في مصر عن طريق تطوير الفنادق والمنتجعات، وتحسين الخدمات السياحية، وتطوير وتأمين البيئة المحيطة بالمعالم السياحية إلكترونيًا.

- زيادة وتنويع مصادر الطاقة عبر استكشاف حقول الغاز مثل حقل ظهر وغيره، وبلغ إجمالي الإنتاج من الثروة البترولية خلال عام 2022 نحو 79.5 ملايين طن بواقع نحو 27.8 ملايين طن زيت خام ومتكثفات، ونحو 50.6 ملايين طن غاز طبيعي، و1.1 مليون طن بوتاجاز وذلك بخلاف البوتاجاز المنتج من مصافي التكرير والتصنيع وتسييل الغاز في مصر وتصديره لأوروبا مما ساهم في تخفيف العبء عن أوروبا فيما واجهته من أزمة في الطاقة بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية.

المجال الاجتماعي

- تصدت الدولة بقوة لمشكلة العشوائيات حيث تم تنفيذ العديد من مشاريع نقل سكان العشوائيات إلى حياة صحية كريمة. فقد بلغ إجمالي عدد المناطق غير الآمنة على مستوى الدولة 351 منطقة، بها 242905 وحدات، وتم تطوير 296 منطقة بها 175897 وحدة، وجارٍ العمل بـ45 منطقة عشوائية حاليًا.

- تعزيز حقوق المرأة من خلال دستور 2014، الذي تمت ترجمته في استراتيجيات تخدم أجندة مصر 2030، بتعديل بعض القوانين بما في ذلك تغليظ جريمة الختان والتحرش الجنسي، بالإضافة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بنسبة 28% في البرلمان، ووجود 8 وزيرات في الحكومة، وتعيين سيدة مستشارة للأمن القومي، ومحافظ، كما تمت زيادة عدد النساء في الشرطة، وكذا في قوات حفظ السلام إلى 87 امرأة، فضلًا عن جلوس قاضيات على منصة القضاء، كما تمت زيادة فرص العمل وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء.

- حقق الأقباط مكتسبات بمنحهم عطلات للاحتفال بالأعياد الدينية القبطية، وتحسين الأمن في الكنائس،

فضلًا عن قانون يوسع الحق في بناء الكنائس الجديدة، وترميم القديم منها، والعمل على تحسين العلاقات بين المسلمين والأقباط لتعزيز روح التعايش والتسامح بين الطوائف الدينية المختلفة في البلاد.

- دعم الشباب ودمجهم في الجهاز التنفيذي للدولة في مناصب قيادية، وإتاحة الفرصة لهم لخوض انتخابات البرلمان، ومراعاة وجودهم في المجالس القومية المختلفة، وعقد مؤتمرات الشباب السنوية، بالإضافة إلى توفير المنح الدراسية المختلفة لدعم قدراتهم.

- تطوير الحقوق الصحية للمواطن المصري من خلال العديد من المشروعات، منها تنفيذ المشروع القومي للمستشفيات النموذجية بإجمالي 6.1 مليار جنيه، وإنهاء قوائم انتظار علاج المرضى خلال 6 شهور بتكلفة مليار جنيه، بالإضافة إلى افتتاح 32 مشفى جديدًا بجميع محافظات مصر و158 مركزًا لعلاج فيروس سي، بعد أن كانت 58 مركزًا فقط على مستوى الجمهورية للقضاء على الفيروس، واستحداث نظام مميكن لتسجيل بيانات مرضى "فيروس سي"، وتوصيل المراكز على شبكة واحدة ليحصل المريض على العلاج خلال أسبوع، والتأمين الصحي الشامل، حيث وصل نصيب الفرد في التأمين الصحي إلى 1200 جنيه، مع البدء في تطبيق التأمين الصحي العام في سبع محافظات ليشمل كل محافظات مصر بمراحل محددة.

- إطلاق مشروع لتطوير التعليم ما قبل الجامعي، وتدشين برنامج طموح للتوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والأجنبية وتطوير القائم منها بهدف رفع مستوى الخريجين، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل ومواكبة التطور التكنولوجي والعلمي.

- إنشاء مدينة كبرى للفنون والثقافة في العاصمة الإدارية الجديدة كباكورة مشروع قومي ضخم ينهض بالوعي والثقافة للأجيال الشابة والجديدة في إطار تعزيز قيم الشخصية المصرية الراسخة.

- سعي مشروع "حياة كريمة" إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق العشوائية، والريفية التي لم تطلها يد التنمية، وتوفير المرافق العامة والخدمات الأساسية للسكان. كذلك هنالك برنامج "تكافل وكرامة" بهدف توفير الدعم النقدي للأسر الفقيرة والمحتاجة، ويتضمن أيضًا تحسين المنازل والمساكن غير اللائقة والعشوائيات.

- العمل على تحقيق العدالة بين التوزيع الديمغرافي والجغرافي، فلم يعد المصريون يقيمون على 6% فقط من مساحة مصر، فقد تم بناء المدن الجديدة، كالعاصمة الإدارية، والعلمين الجديدة، والجلالة، والطرق الجديدة والكباري، وكذلك حفر قناة السويس الجديدة لتوسيع نطاق التنمية.

المجال السياسي

- على المستوى السياسي، تم وضع خارطة للمستقبل سارت مصر على خطاها والتزمت بجميع مراحلها، واستُفتي الشعب المصري حول دستوره الجديد في يناير 2014 وانتهى بموافقة 98.1% من الناخبين عليه. ثم أُجريت الانتخابات الرئاسية المصرية والبرلمانية في عامي 2014 و2018 بمراقبة من المجتمع الدولي والمجتمع المدني المصري.

- تم إقرار تشريع ينظم عمل الجمعيات الأهلية، ويمنحهم فرصة لتوفيق أوضاعهم، وكذلك إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي عكست تعهد الدولة بإيلاء الملف الحقوقي أولوية خاصة. تلاها تصويت أعضاء البرلمان على أسماء رشحت من قبل المجتمع المدني لعضوية المجلس القومي لحقوق الإنسان، ولأول مرة ترأسه امرأة، ويشارك في عضويته 44% من النساء.

- جاء إطلاق الحوار الوطني مؤخرًا لتعزيز الشراكة والتوافق العام للوصول إلى مرحلة جديدة من البناء، واستكمال عمليات التنمية في الجمهورية الجديدة. وهو حوار جاد جاء بمبادرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وليست هناك قيود أو سقف للقضايا محل الحوار، وهو فرصة حقيقية لمواجهة كل التحديات بشكل جماعي.

السياسة الخارجية

- اتسمت السياسة الخارجية المصرية باستراتيجية واضحة في العقد الأخير، حيث تم إعلاء مبدأ المصالح المشتركة والتنمية، كما تم تعزيز العلاقات الخارجية لمصر مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية والآسيوية، مع اتّباع سياسة التوازن في العلاقات مع القوى الكبرى.

- ثبات الموقف المصري تجاه القضايا القومية الإقليمية والدولية مع العمل على احترام الشرعية الدولية، ووحدة الدولة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، كما تم وضع القضية الفلسطينية وأمن الخليج على أولويات السياسة الخارجية المصرية.

- تنظيم العديد من القمم الدولية في مصر، كان آخرها مؤتمر "كوب 27" في نوفمبر 2022 بمدينة شرم الشيخ، كما انتُخبت مصر كعضو غير دائم لدورة في مجلس الأمن، وتولت رئاسة الاتحاد الأفريقي، ورئاسة دورة مجلس السلم والأمن الأفريقي، وتبوأت المركز السادس في المشاركة بقوات حفظ السلام.

- قامت مصر بالوساطات السلمية لوقف العنف في قطاع غزة، وتعمل على دعم إقامة سلام في ليبيا، والتحلي بالحكمة حقنًا للعنف، مما جعل مصر تستمر في محاولات دبلوماسية مكوكية لتخطي تعنت الجانب الأثيوبي فيما يخص ملء سد النهضة.

أخيرًا، تأتي ذكرى ثورة الشعب المصري في 30 يونيو هذا العام، بينما تدشن الدولة مفهوم جمهوريتها الجديدة التي صحّحت كثيرًا من الأوضاع التي اعترت مصر في الفترة من 2011 إلى 2013، وتصبو في الوقت نفسه إلى تحقيق أجندة 2030 لتحقيق الأمن والأمان للشعب المصري.

توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الأزمة السودانية

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت مواقع التواصل الاجتماعي صراعًا بين الجيش السوداني والدعم السريع، عماده مئات الفيديوهات والمنشورات التي تجلّى فيها توظيف الآيات القرآنية وبعض الرموز الدينية، وتضارب التصريحات، وتبادل الاتهامات، وشيطنة الآخر، والاستقواء بالخارج، وغير ذلك من سمات بارزة تؤكد في مجملها عِظم حجم الاستقطاب السياسي والعسكري في هذا البلد، مما يُنذر بإطالة أمد الصراع، لا سيما وأن كلّ طرف من طرفيه يتحدث باسم الشرعية والعدالة والحق، وينكر ذلك كله على الطرف الآخر.

سمات أساسية

يمكن الوقوف على أبرز سمات توظيف كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لوسائل التواصل الاجتماعي من خلال النقاط التالية:

- **ساحة موازية:** منذ اندلاع الصراع السوداني المسلح في العاصمة الخرطوم، 15 إبريل 2023، برز توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الدعاية الحربية، وشغل الفضاء الإعلامي الرسمي والافتراضي، حتى تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى ساحة موازية لساحات المعارك، وأصبحت ميدانًا للمعارك الدعائية الافتراضية المفتوحة؛ مما أدى إلى تضخم حجم المعلومات المصاحبة للصراع بعد أن تسابق الطرفان على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لصالحه، ليبرز في هذا الإطار شكل من أشكال الحشد والحشد المضاد، بجانب خطابين متوازيين يدعو أولهما إلى وقف الصراع، بينما يدعو ثانيهما إلى تأجيجه.

- **انتشار المعلومات المضلّلة:** انتشر كمٌّ هائل من الأخبار والفيديوهات التي نشرها طرفا الصراع السوداني على وسائل التواصل الاجتماعي حيث تضمنت أخبارًا مغلوطة ومضللة عن وقائع الصراع وتطوراته عبر مختلف الصفحات والمنتديات الإلكترونية، وإن كان أشهرها شائعات مقتل "حميدتي" قائد الدعم السريع في القتال الدائر في السودان. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الغالبية العظمى من تلك الأكاذيب دارت حول: مقتل بعض القيادات العليا، ومخرجات الاشتباكات العسكرية، وحجم الخسائر والأضرار الناجمة، ومدى التقدم المحرز في ساحات المعارك. كما دار جزء كبير من تلك المعلومات المغلوطة حول طبيعة الأدوار الخارجية.

- **توظيف الدين بشكل متبادل:** تجلى توظيف الدين في عدد كبير من الفيديوهات التي نشرتها قوات الدعم السريع على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" والمعنونة "قوات الدعم السريع"،

وهو ما اتضح -على سبيل المثال- في الترويج لدورها في تأمين قوافل الحجاج من شمال دارفور ونيالا إلى المناطق التي تسيطر عليها بالفاشر بوصفها مصدر الأمن الوحيد الذي لم يكن مقدرًا لأي من الحجاج السفر بدونه. هذا إلى جانب تعدد العبارات الدينية المستخدمة في عدد واسع من البيانات الإعلامية والفيديوهات الرسمية وذلك على شاكلة: "الحمد لله الذي أخرجنا إلى عدالة الإسلام"، و"الحمد لله الذي أهدانا نصرًا بعد نصر"، وغير ذلك. وفي المقابل، تكرر استدعاء الجيش السوداني عددً من الشعارات الدينية على شاكلة "ببركة من صلى وقال يا الله"، وكذا عددً من الآيات القرآنية على شاكلة "إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ"، وغير ذلك.

- **الحرب النفسية:** استهدف عدد كبير من المنشورات والفيديوهات والصور المنشورة على الصفحات الرسمية التابعة للجيش السوداني خفض الروح المعنوية لقوات الدعم السريع. وهو ما تجلى -على سبيل المثال- في الإعلان عن استسلام معسكر القطنية دون مقاومة تذكر، والإعلان عن استلام كل آلياته، والإشارة بوضوح إلى إنهاك قوات العدو، والقضاء على عنصره البشري على يد القوات السودانية. وهو الأمر ذاته الذي فعلته قوات الدعم السريع بعد تعدد منشوراتها التي روت فيها قصص الفساد داخل ما أسمته "جيش الفلول"، وادّعت فيها انحياز المئات من أفراد القوات المسلحة الشرفاء إليها، وغير ذلك.

- **الإشارة المستمرة للخارج:** كررت قوات الدعم السريع ترحيبها بجهود الوساطة السعودية الأمريكية المبذولة في الفترة الماضية، كما كررت أيضًا مطالباتها بإسراع المنظمات الإقليمية والدولية في تقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين. في المقابل، تعددت إشارات الجيش السوداني إلى عددٍ من القوى الدولية والإقليمية، وإن حظيت الإمارات بالنصيب الأكبر من الانتقادات في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث اتهم بعض المؤيدين للجيش السوداني أبو ظبي بإمداد قوات الدعم السريع بصناديق ذخيرة هاون 120.

- **سرديات متناقضة للصراع:** أشار أحد الفيديوهات المنشورة على صفحة قوات الدعم السريع بتاريخ 17 يونيو 2023 -على سبيل المثال- إلى توصيف الصراع السوداني الجاري بالقول إن "المعركة ليست ضد الجيش النظامي السوداني، بل هي معركة ضد الفلول والمرتزقة الذين يخصصون موارد الدولة من أجل صالحهم". وفي المقابل، يضفي الجيش السوداني الشرعية على معاركه واصفًا إياها بالمعارك التي تحمي الأرض والعرض، وكذا المعارك التي يخوضها جيش واحد وشعب واحد، وغير ذلك. وبالتبعية انصرف الأمر إلى نظرة كلا الطرفين للآخر؛ فقد وصفت قوات الدعم السريع نفسها بألقاب عدة منها: "حراس الثورة المجيدة"، وغير ذلك. كما وصفوا الجيش السوداني بـ"فلول الانقلابيين"، وغير ذلك. وفي المقابل، يصف الجيش السوداني نفسه بعرين الأبطال وحماة الدين والأرض من بين تسميات عدة، ويطلق على قوات الدعم السريع "مليشيا الجنجويد"، و"المليشيا المتمردة"، وغير ذلك.

- **بث خطاب الكراهية والتحريض:** لم تهتم النقاشات أو التعليقات على مختلف التصريحات والفيديوهات والبيانات الرسمية المنشورة على الصفحات الرسمية لطرفي الصراع بالقتل والتشريد والنزوح والسرقات والدمار وخلافه؛ وإنما ركزت على التخوين وبث خطاب الكراهية والدعاء بنصر أحد الطرفين دون الآخر، وذلك جراء الاختلاف الحاد في رؤى طرفي الصراع وأنصارهم، إضافةً إلى المصالح الحزبية، وتنامي حدة الاستقطاب في الرأي، وتخوين بعض الأصوات المطالبة بوقف الحرب، وصعوبة إدارة الخلافات دون الوصول إلى مرحلة تبادل الاتهامات مع غياب القوانين الرادعة والضوابط الأخلاقية.

ختامًا، لم تعد الأسلحة التقليدية من مدافع ودبابات وطائرات هي الوسيلة الوحيدة الفاعلة في أرض المعارك، بل باتت مواقع التواصل الاجتماعي ساحة لحرب موازية لا تقل في ضراوتها عن ضراوة المعارك العسكرية. وقد دار توظيف وسائل التواصل الاجتماعي حول أهداف متعددة تشمل: كسب تأييد الرأي العام وتأجيج عواطفه لاستمالته في حالات، ونشر الأخبار والمعلومات المزيفة في حالات ثانية، وتوثيق الانتهاكات في حالات ثالثة، وانتقاد الاستقواء بالخارج في حالات رابعة، واتهام الآخر وشيطنته وكسر روحه المعنوية في حالات خامسة.

مؤشرات أساسية حول السكان والاقتصاد في السودان

هبة زين
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في منتصف أبريل الماضي، اندلع النزاع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ورغم التدخلات الدبلوماسية للحيلولة دون الدخول في نفق الحرب الأهلية المظلم، وتغليب لغة الحوار والتوافق الوطني، وإعلاء المصالح العليا للشعب السوداني الشقيق؛ إلا أن الاشتباكات ما زالت مستمرة، مما دفع مئات الآلاف من الشعب السوداني للفرار من جحيم الحرب، ليستمر النزاع مخلفًا وراءه مزيدًا من الضغط على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية لدولة هي بالأساس فقيرة. ويستعرض هذا التقرير أبرز مؤشرات القوة الشاملة للسودان وفقًا لبيانات البنك الدولي.

تعداد السكان الإجمالي (بالمليون نسمة)

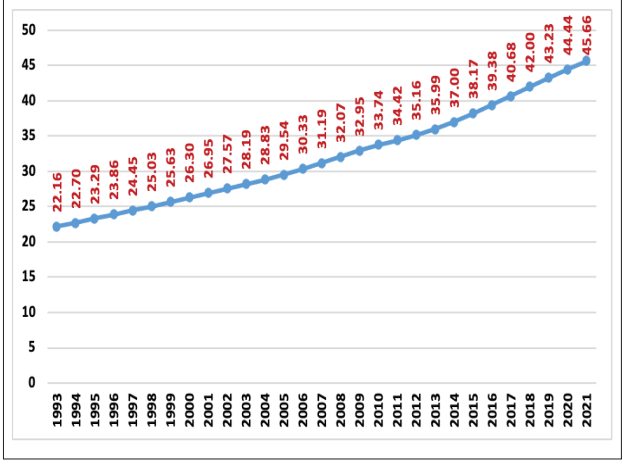

تطور معدل النمو السكاني (%)

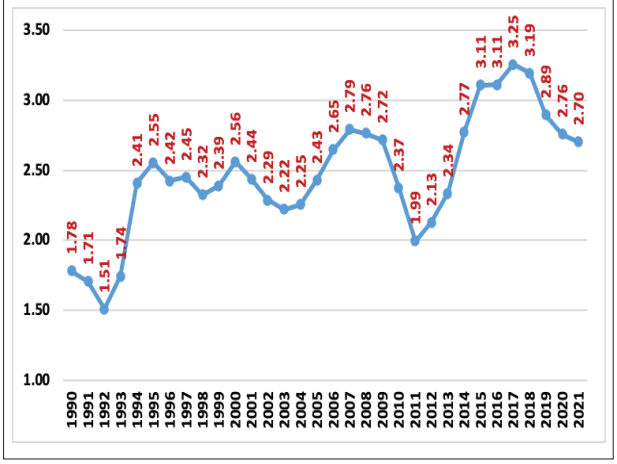

معدل البطالة الإجمالي (%)

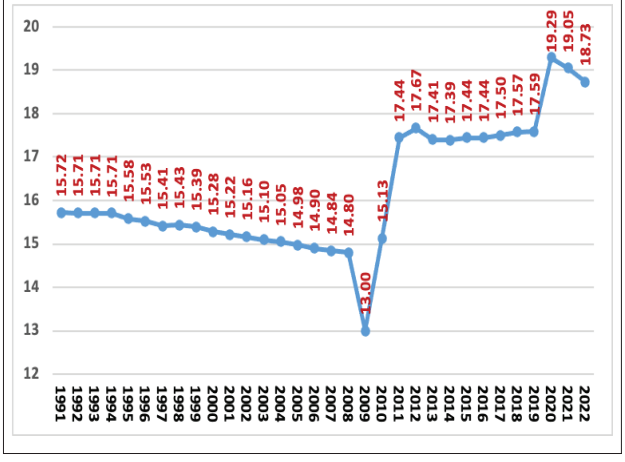

النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم الكهرباء (%)

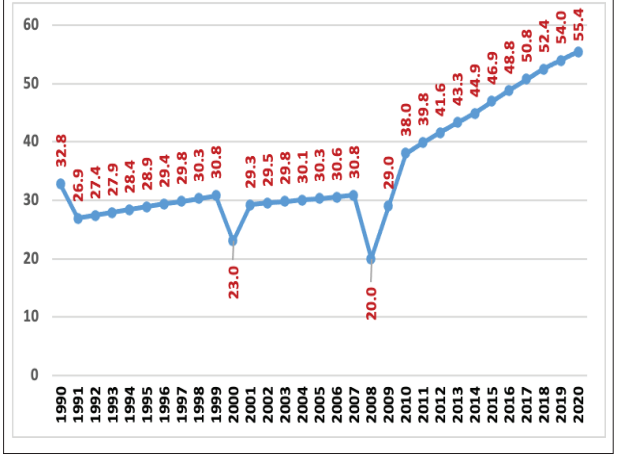

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من إجمالي السكان (%)

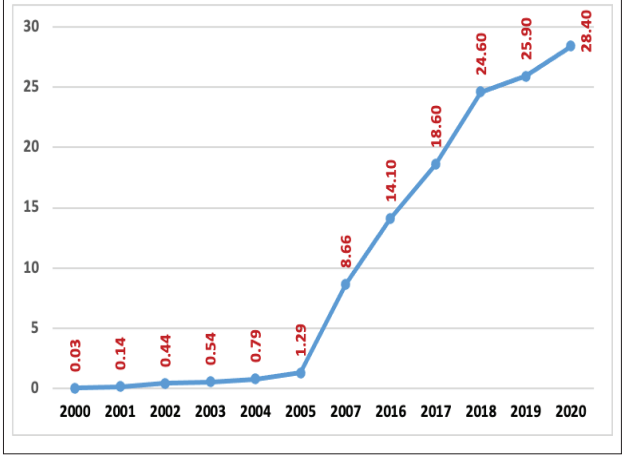

إجمالي المهاجرين للخارج (بما في ذلك اللاجئون) الأعداد بالألف

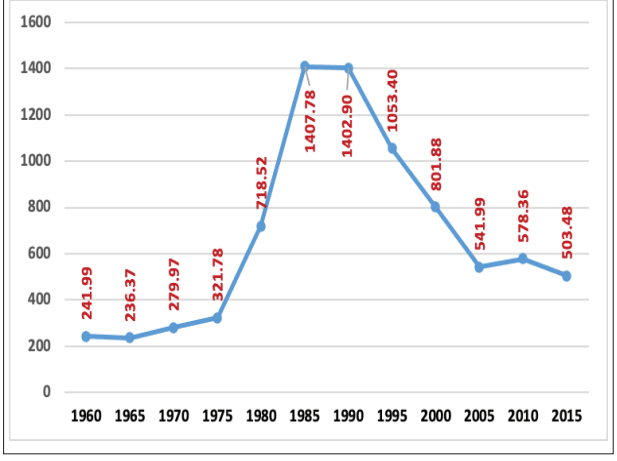

نسبة تمثيل المرأة في البرلمان (%)

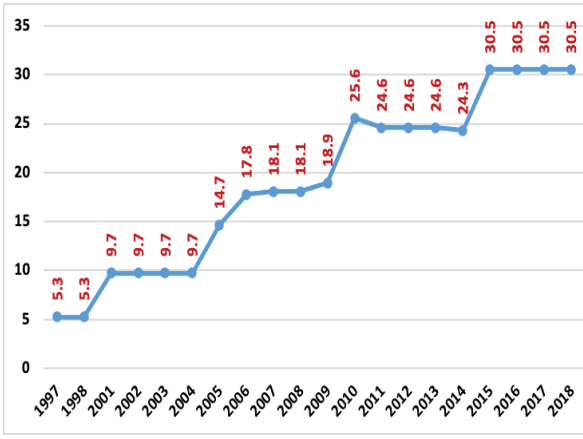

إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحالية بالدولار الأمريكي (بالمليار)

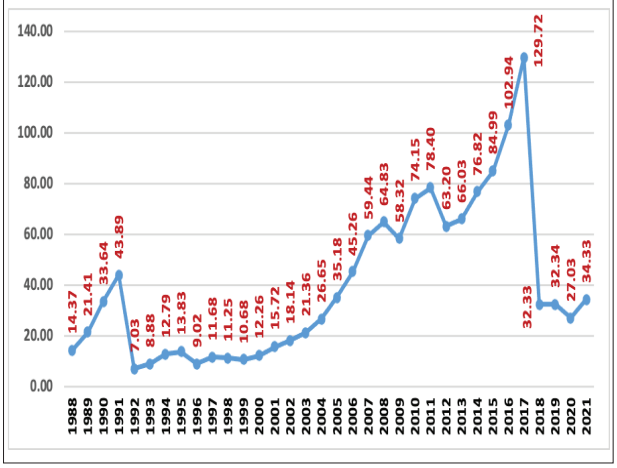

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سنويًا (%)

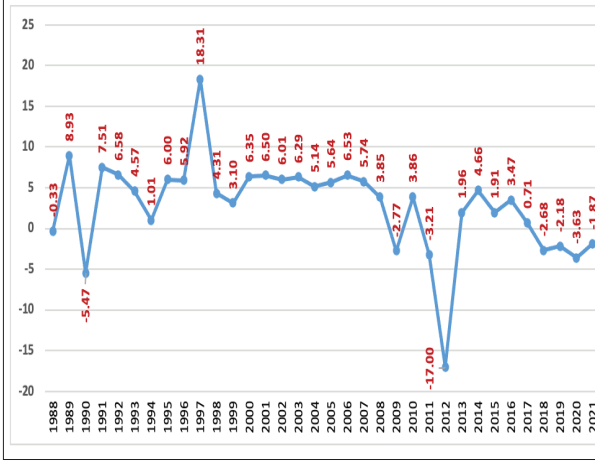

معدل التضخم وفقًا للأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويًا)

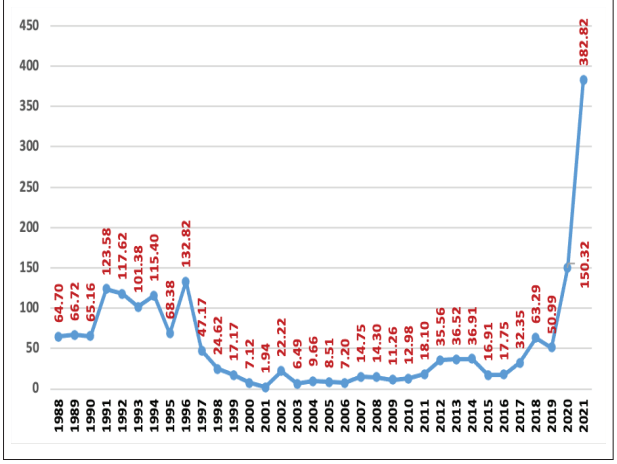

تطور رصيد الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي (%)

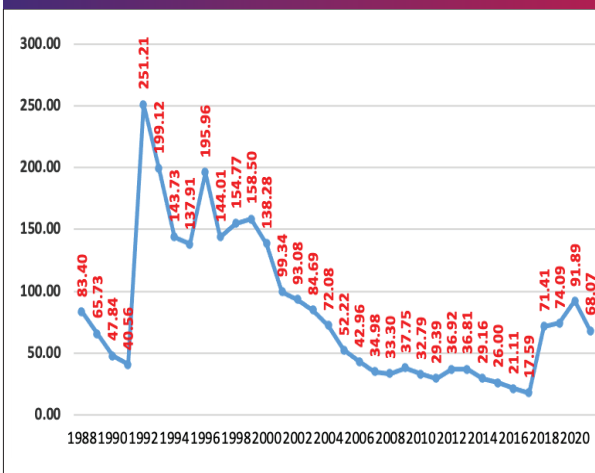

واردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (بالمليون)

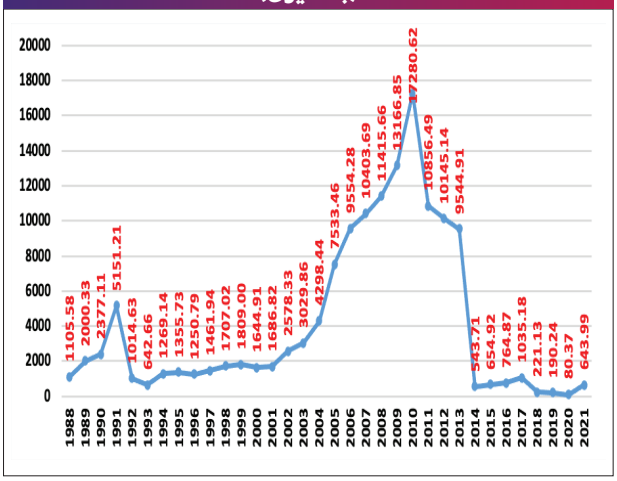

معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات (%)

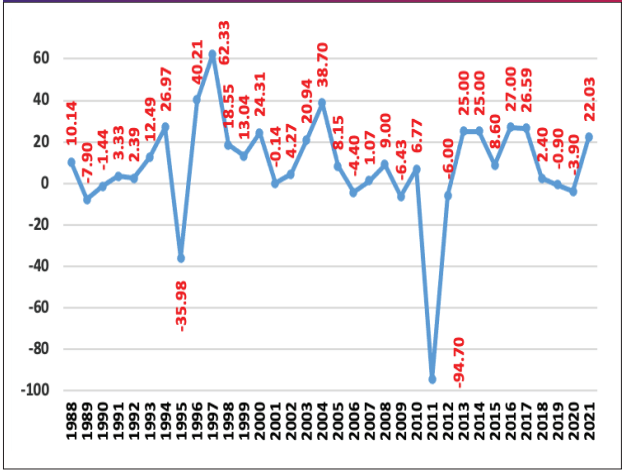

تطور صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (بالمليون دولار)

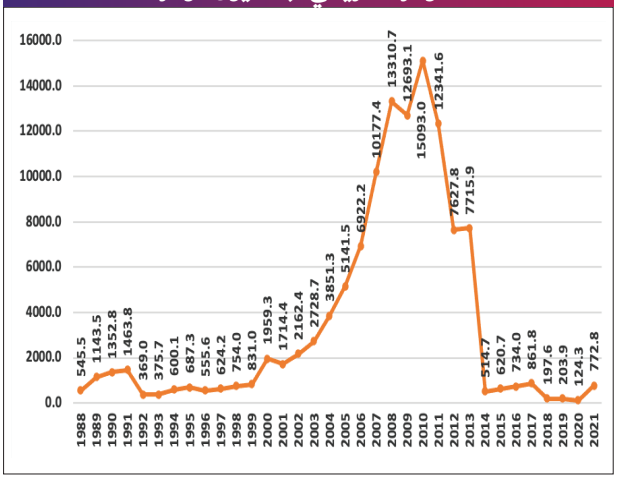

معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات (%)

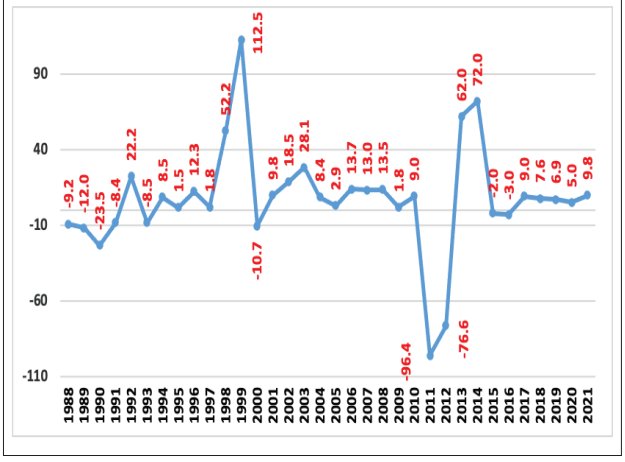

إجمالي الاحتياطيات بما فيه الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليون

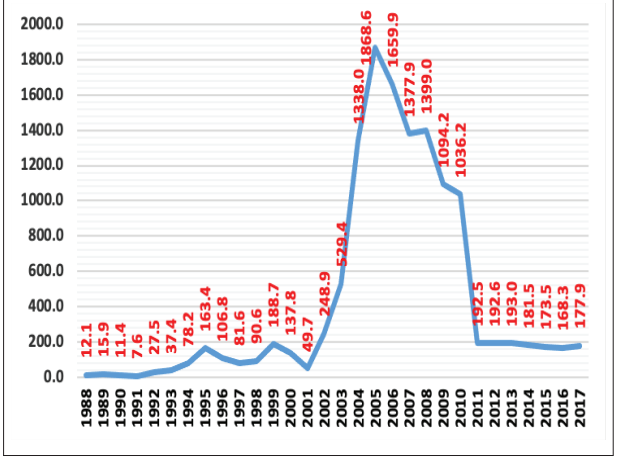

نسبة الاحتياطيات السائلة للبنك المركزي إلى أصوله (%)

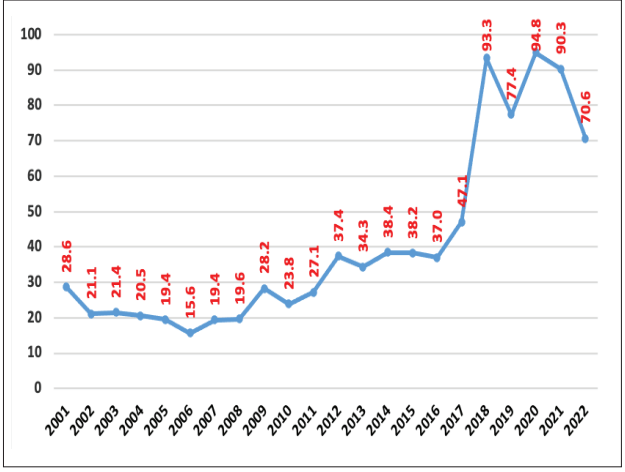

صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي (%)

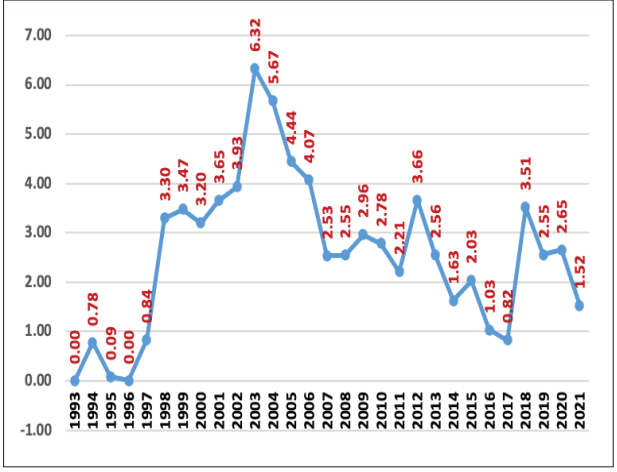

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كيف ستبدو السياسات التركية في حقبة أردوغانية ثالثة؟

/ecsstudies

PDF

محتوى حصري مدفوع

اشترك للمزيد

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مباشـرة

من عمـق الأحـداث لـبريدك الإلكتـروني

نشـرة المركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية تمنحـك نظـرة سـريعة ومكثفـة، عـن تحليـلات الأحـداث والأزمـات حـول السياسـة والاقتصـاد والاجتمـاع، وتطلعـك علـى مـا يجـب أن تعرفـه.. إشـترك ليأتيك كل جديد.

https://ecss.com.eg/email-subscribtion/

ecss.com.eg

/ecsstudies

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة, القاهرة، مصر

/ecsstudies